وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق والعلوم سياسية
قسم العلوم سياسية

كليـة الحقوق والعلـوم السياسيـة
قسـم العلـوم السياسيــة

مذكرة مقدمة لنيـل شهادة الماستر في العلـوم السياسية و العلاقات الدوليــة

التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

تخصص : علاقات دوليـة .

إعداد الطلبة:

– حبوش كمال
– هيشور حمزة.

تحت إشراف :

د. حشاني فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
قارة ليلى	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
حشاني فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بوعيسي حسام الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كليـة:الحقوق والعلوم السياسية

قسـم:العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصريح شرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أدناه،

اسم ولقب الطالب: هيشور حمزة

المولود بتاريخ:1985/01/21 مكان الميلاد: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم:102290330

والصادرة بتاريخ:2016/12/10 عن بلدية: حمام الضلعة

المسجّل(ة) بكلية:الحقوق والعلوم السياسية قسم:العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلفبإنجاز مذكرة ماستر2:

عنوانها: التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

خلال الموسم الجامعي 2024/2023.قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة

أصرح بشرفي أني ألتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير أخلاقيات النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: .....

توقيع المعني

شوهد على التوقيع
السيد .....
حمام الضلعة في .....
2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي
ونائب رئيسه المتصرف الاقليمي
عزاي فيصل

وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كليـة:الحقوق والعلوم السياسية

قسـم:العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصريح شرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أدناه،

اسم ولقب الطالب: حبوش كمال

المولود بتاريخ:1990/03/17مكان الميلاد: سيدي عيسى

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 204337744

والصادرة بتاريخ2019/03/05 عن بلدية: ونوغة

المسجّل(ة) بكلية:الحقوق والعلوم السياسية قسم:العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر 2:

عنوانها: التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

خلال الموسم الجامعي 2024/2023،قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة

أصرح بشرفي أني ألتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير أخلاقيات النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: .....

توقيع المعني

شوهد على التوقيع
السيد: .....
حمام الضلعة في: 05 جوان 2024

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه المتصرف الاقليمي
عمراي فيصل

ولاية المسيلة
بلدية حمام الضلعة
08

الإهـــداء

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي و أخواتي و جميع أفراد عائلتي

إلى الزوجة الكريمة وأولادي أنفال وأحمد

إلى كافة الأهل و الأقارب والأخوال والأعمام

إلى مروان وعمر

إلى جميع الزملاء و الأصدقاء و الأحباء

إلى هؤلاء جميعا اهدي حصاد جهدي و ثمرة عملي المتواضع

و الحمد لله أولا و آخرا و دائما و أبدا.

هيشور حمزة

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ما نجحنا
ولا علونا ولا تفوقنا إلا برضاه الحمد لله حباً وشكراً
وامتناناً على البدء والختام
(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)
أهدي بحثي هذا إلى نور البشرية ومعلم الإنسانية
سيدنا محمد بن عبد الله صل الله عليه واله وسلم .
والى الأيادي الطاهرة التي أزالت من طريقي أشواك
الفشل إلى أول من انتظر هذه اللحظات ليفتخر
إلى والدي والدتي إلى إخوتي وأخواتي إلى زوجتي الى
كل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق_لرفاق السنين وأصحاب الشدائد
والأزمات أهديكم هذا الانجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته
ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته راجيا من الله تعالى أن ينفعني بما
علمني وان يعلمني ما اجهل ويجعله حجه لي لا علي

حبوش كمال

شكر و تقدير

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(من سأل بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفا فكافؤه، فإن لم تجدوا ما تكافؤه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه)

رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح

الحمد والشكر لله أن وفقنا إلى إنجاز هذا العمل، الذي يترجم مسيرتنا العلمية نتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر إلى أساتذتنا الأفاضل

الأستاذ الدكتور: بوعيسي حسام الدين

والأستاذة الدكتورة :حشاني فاطمة الزهراء

أعزهم الله وحفظهم على مجهوداتهما الكبيرة ونصائحهما القيمة وتوجيهاتهما السديدة التي أمدانا بها، ووقوفهما إلى جانبنا في كل خطوة رافقت هذا العمل

الشكر موصول إلى جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة المسيلة

إلى كل هؤلاء لكم منا كل التقدير والاحترام

مقدمـــــــــة

مقدمـــــة:

إن السياسة الخارجية لأي دولة تتطلب بطبيعة الحال عنصرين هامين وهما:

عنصرا لاستقرار والاستمرار العائد للإستراتجية العليا للبلاد ، و طبيعة علاقاتها الدولية مع دول أخرى بالإضافة إلى صناع القرار فيها وكيفية مجاراته للحياة السياسية وفق المتغيرات الدولية الطارئة.

وبما أن لكل دولة مصالح وأهداف إقليمية ودولية تسعى إلى تحقيقها بتوظيف جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية ،على اعتبار أن جوهر السياسة الخارجية هي القابلية على توظيف دقائق الأمور في سبيل تحقيق أهداف بعيدة المدى ، فإن روسيا الاتحادية كغيرها من الدول تسعي إلى تحقيق توازنها واستقرارها السياسي والاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي،وبخاصة في الوضع الذي السياسي الذي تكابده جراء انهيار الاتحاد السوفيتي و بما أن روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي المنهار سنة 1991م شرعيا فقد ورثة عنه تبعات هذا الانهيار والتفكك في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لذا كان لزاما عليها التقوقع على نفسها محاولة ترقيع وترميم أوضاعها الداخلية ، نتيجة لهذه الأوضاع التي جعلتها تتخلى على دول الجوار التي كانت منضوية تحت عباءة التحاد السوفيتي سابقا (رابطة الدول المستقلة)، حيث لم تستطع روسيا مد يد العون لها ، ماجعلها تتوجه نحو الغرب طالبة يد المساعدة ،وبهذا تعتبر روسيا قد خسرت خسارة لا قبل لها بها، بأن بلغت منافستها (الولايات المتحدة الأمريكية)إبان القطبية الثنائية عقر دارها.

وفي عقد التسعينيات شهدت السياسة الخارجية الروسية انقلابا عميقا في سياستها الخارجية وكان أهم ما طرأ عليها هو التخلص النهائي من مبادئ الماركسية اللينية التي كانت تحكم النظام السوفيتي سابقا ,وذلك بتبني صناع القرار الجدد إبتدء بيلسين ووصولا إلى بوتن الفكر الغربي (الرأسمالي) من دون التخلي عن الهوية الروسية كمبدأ،والذين حرصوا على إحلال المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الإيديولوجية،وذلك بإعادة ترتيب الأولويات الروسية ،إبتدء بتحسين اوضاعها الداخلية اعتمادا على ما تملكه من مقومات مادية وبشرية ، خاصة وأن روسيا تعد بلدا قاريا بكل المقومات ، سواء من حيث موقعها الجغرافي ،أو متملكه من موارد طبيعية ومنها الطاقوية ، إضافة إلى إحياء الصناعة وخاصة الحربية منها ، بالإضافة إلى أنها دولة نووية تتحكم في التقنية والتكنولوجيا ،و بعد تولي بوتن سدة الحكم عرف كيف يستغل ما يملك، واستطاع أن يحسن الأوضاع الاقتصادية وحتى الاجتماعية منها بتقبل الإستراتيجية السياسية الجديدة لروسيا وبخاصة وأن روسيا تعتبر بلد متعدد البنى الاجتماعية،محاولا التقرب من الغرب الولايات المتحدة الأمريكية ، من اجل إحلال التعاون بدل الصراع ،

بالإضافة إلى أن من اهتمامات روسيا الاندماج في البيت الأوربي لذلك سعت إلى إرساء قواعد التعاون وبخاصة مع ألمانيا وفرنسا في مجالات عدة.

وبعد تحسين الأوضاع الداخلية لروسيا أثناء تولي بوتن الحكم ، أدركت روسيا أنه لاستمرار تحقيق استقرارها السياسي و الاقتصادي يجب عليها أن تعيد الدول التي كانت منضوية تحت عباءة الاتحاد السوفييتي سابقا والمتمثلة في رابطة الدول المستقلة أو متسمي بـ (الخارج القريب) ،لأجل التعاون فيما بينهم،وإبعاد الغرب عنها ولأجل حماية أمنها القومي باعتبارها دول مجاورة لها ،ولا تملك قدرات عسكرية لتواجه بها وأن عليها أيضا أن توجه نظرها إلى دول الشرق الأوسط و التي كانت تتبنى الفكر الشيوعي في عهد التحاد السوفيتي سابقا ،وكل ذلك من إعادة روسيا إلى الحراك الدولي كدولة قوية ومؤثرة في القرارات الدولية ،وخاصة وأنها تملك حق الفيتو والصين التي تعد حليفا لروسيا ،والتي برزت مؤخرا كقوة اقتصادية ذلك لأجل إحداث تغيير في المنظومة العالمية من عالم تتزعمه الأحادية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى عالم متعدد الأقطاب والذي يحفظ فيه مكانا لروسيا الاتحادية.

طبيعة وأهمية الموضوع:

أولا– طبيعة الموضوع:

إن بروز روسيا كوريثة للإتحاد السوفيتي سابقا ,خلف أثارا داخلية وإقليمية ودولية ,نذكر على وجه التحديد المتعلقة بالسياسة الخارجية منها ، والتحول من الفكر الشيوعي إلى التوجه نحو الفكر الغربي لذلك جعل السياسة الخارجية الروسية تتسم بالغموض جراء هذا الانقلاب العميق في سياستها الخارجية في عقد التسعينيات وبهذا أصبحت روسيا لغزا حير الكثير من السياسيين الدارسين والمفكرين في حقل العلاقات الدولية.

ثانيا –أهمية الموضوع:

تعتبر روسيا الجديدة واحدة من الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الحالي فهي تتمتع بثقل سياسي يمثله المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي وهي الوريث الشرعي لتركة الإتحاد السوفيتي القوة العظمى ‘لتعتبر اكبر دولة في العالم مساحة ،وامتلاكها لثاني أكبر قوة عسكرية في العالم ‘وبذلك فهي تعطي هامشا معتبرا للمناورة والمشاركة الفعالة في صناعة القرارات الإقليمية والدولية المهمة ،وخاصة في الوضع الراهن ،وما يجري على الساحة الدولية (الربيع العربي) يعتبر فرصة لبروز الدور الروسي بما أن هذه الدول تعد حليفة لروسيا ،ولأن روسيا جاءت بسياسة مغايرة للغرب ،التعاون دون التسييس، أو تدخل في الشؤون الداخلية للدول، ما يضمن صالح الجميع.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من فهم مدى التغير في السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة تجاه حلفائها أو منافسيها على الصعيدين الإقليمي والدولي وكذا محددات هذه السياسة والمصالح التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الروسية الجديدة في العلاقات الدولية ، وبيان أهمية التوجهات الجديدة لهذه السياسة.

ثالثا-النطاق الزمني للدراسة:

ترتكز الدراسة على الفترة الزمنية المهمة من1991م-2010م والتي عرفت فيه روسيا تغير في توجهات سياستها الخارجية.

رابعا-أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار الموضوع تعود إلي:

1-**سبب ذاتي:**وهو الميل إلى دراسة مواضيع العلاقات الدولية وخاصة منها مايتعلق بالسياسة الخارجية للدول الكبرى وزئبقيتها في بناء علاقاتها الدولية بتكييفها وفق مصالحها الحيوية، من عدو إلى صديق محاولا الولوج بين هذا وذاك الوضع وفق متغيراته من حال لآخر.

إضافة إلى اعتبار روسيا مجسدا حقيقيا لما يجول في فكري ضف إلى ذلك أن روسيا تعتبر داعما لحركات التحرر سابقا وهو ما دفعني بالعاطفة إلى اختيار هذا الموضوع .

2-**سبب موضوعي:**كون روسيا دولة كبرى ،توالت الأحداث والتغيرات فيها لذلك وجب متابعة الأحداث والتطورات التي توالت عليها خاصة على المستوى الدولي باعتبارها إحدى الدول الفاعلة في النظام العالمي الحالي،ومن هنا نجد أيضا تركيز معظم الدارسين يركزون على فهم المتغيرات الدولية للدول الكبرى والمؤثرة في الساحة الدولية، من حيث نقاط القوة ،نقاط الضعف ، ونمط الرجوع إلى الحراك الدولي.

خامسا-الإشكاليـة :

ما الدور الذي تتصوره روسيا في ظل التوجهات الجديدة في سياستها الخارجية؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا صياغة أسئلة فرعية تندرج ضمن الإشكالية:

***الأسئلة الفرعيـة:**

1- هل يمكن لروسيا من خلال اتجاهاتها الجديدة استعادة مكانتها وهيبتها السابقة في المجال الدولي؟

2- ماهي الأولويات الجديدة التي شكلت السياسة الخارجية الجديدة؟

3- كيف أصبحت روسيا الخارجية بعد الاتحاد السوفيتي ؟وماهي الأدوار التي تضطلع القيام بها في العلاقات الدولية مستقبلا؟

الفرضيـات:

1-السياسة الخارجية الروسية الجديدة، تعبر عن رغبتها في بناء عالم متعدد الأقطاب ،تكون هي احد أقطابه

2-التحول في نموذج النظام السياسي يقتضي تحولا في توجهات السياسة الخارجية

3-إن مصلحة الدولة تقوم على الموازنة بين تغير سياستها الخارجية وبين ديمومة شخصيتها القومية

المقاربة المنـهجيـة:

إن المنهج المتبع فرضته طبيعة الموضوع ،التي تحاول تحديد وفهم اتجاهات السياسة الخارجية الروسية في الوقت الحالي ،لذلك تم الاعتماد بالدرجة الأولى على منهج النظمي ألنسقي والذي يقوم على تحليل ما يحد ثمن تفاعلات في النظام السياسي مع بيئته الداخلية والخارجي ،و يقوم على تحليل كل العناصر والمتغيرات ذات العلاقة والتي من شانها التأثير في سلوك وحدات صناع القرار.

سادسا-خطة البحث أو تنظيم الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث فصول:

1-**الفصل الأول:**فهو يتناول المحددات المحورية المؤثرة في توجيه سلوك روسيا الخارجي في مبحثين :تعالج بيئة صنع القرار والقوى الفاعلة من إمكانات مادية وبشرية ممثلة في رؤساء الحكومة وتوجيه سلوك روسيا الخارجي ، وكذلك العقيدة العسكرية الجديدة وتأثيرها على السياسة الخارجية.

2-الفصل الثاني:فهو يتناول أحد توجهات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية منذ بروز روسيا الاتحادية كوريث للإتحاد السوفيتي، وهو التوجه الاورأطلنطي والذي يظم أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والذي انطلق مع الاندماج مع الحضارة الغربية، ويتناول هذا الفصل مبحثين :تتناول عملية التقارب مع الاتحاد الأوروبي أول ، والولايات المتحدة الأمريكية في مبحث ثاني والذي نتناول فيهما عملية التعاون مع روسيا.

3-**الفصل الثالث:**يتناول الشق الثاني من احد التوجهات الكبرى وهو التوجه الأوراسي الجديد والذي يشمل[أسيا الوسطى؛والصين؛والشرق الأوسط]؛بما ان روسيا ترى نفسها دولة اوراسية فإن عليها توجيه سياستها الخارجية نحو هذا العالم ويتناول هذا الفصل في مبحثين: المبحث الأول : في التعاون الاقتصادي والشراكة والبحث الثاني : في الدور الروسي الجديد ومستقبل السياسة في أوراسيا.

خطـــــــة البحـــــــث:

***مقدمـــــة .**

الفصل الأول: المحددات المحورية في توجيه سلوك روسيا الخارجي.

1-المبحث الأول:بيئة صنع القرار والقوى الفاعلة.

2-المبحث الثاني: العقيدة العسكرية الجديدة وتأثيرها على السياسة الخارجية.

الفصل الثاني:التوجه الاور أطلنطي والذي يظم أوربا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية.

1- المبحث الأول:عملية التقارب مع الاتحاد الأوروبي.

2- المبحث الثاني:عملية التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث :التوجه الاوراسي الجديد والذي يشمل آسيا الوسطى والصين،والشرق الأوسط.

1- المبحث الأول: التعاون الاقتصادي والشراكة.

2- المبحث الثاني:الدور الروسي الجديد ومستقبل السياسة في أوراسيا.

الخاتمـــة.

الفصــل الأول

المحددات المحورية المؤثرة في توجيه سلوك روسيا

الفصل الأول :المحددات المحورية المؤثرة في توجيه سلوك روسيا.

إن فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية لدولة ما مرتبط بعدة عوامل، وتتعلق منها بما تمتلكه الدول المختلفة من قدرات قومية والتي لها تأثير كبير على السياسة الخارجية والتي هي نتاج تفاعل كل من حجم الموارد المتاحة ومستوى التحديث والتطور التكنولوجي ضف إلى ذلك مصادر الطاقة تعد ذات دلالة مهمة فيما يتعلق بفهم السياسة الخارجية ، إذ تمثل محور اهتمام السياسة العالمية منذ أمد.

وبما أن روسيا الاتحادية دولة قارية كبرى ، برزت بعد التداعيات الناتجة عن تفكك الاتحاد السوفيتي ، وتم الإعلان على ذلك التفكك رسميا فـي 8 كانون الأول 1991 ، حيث ورثت روسيا معظم ما كان يملكه الاتحاد السوفيتي من إمكانيات مادية وبشرية [1] .

ومن خلال هذا سنتعرف على الإمكانات الروسية مادية منها وبشرية، التي أسهمت في الحفاظ على القوى الروسية وخاصة منها سياستها الخارجية.

المبحث الأول :بيئة صنع القرار والقوى الفاعلة فيها .

تتمثل في الإمكانات التي تتمتع بها روسيا سواء كانت مادية منها أول البشرية التى ساعدت روسيا على العودة إلى الساحة السياسية الدولية وكدولة فاعلة ومؤثرة.

أولا: الإمكانات المادية لروسيا الاتحادية:

إذ تعد جمهورية روسيا الاتحادية اكبر دول العالم من حيث المساحة والتي تقدر ب (17075400كم2) والتي تمتد في قارة آسيا وأوربا مما أكسبها تنوع مناخي وموارد طبيعية هائلة من غابات تقع في المنطقة الجنوبية وأقاليم سهلية ،إضافة إلى الأنهار والتي منها نهر الأوب ولينا والفولجا والذي يصب في بحر قزوين.....الخ إضافة إلى البحيرات والتي منها بحيرة قزوين ولا دوقا وبيكال بالإضافة إلى تنوع المعادن مثل الحديد النحاس ، والأخشاب نتيجة توافر أشجار الصنوبر [2] .

ومعظم صادرات روسيا من البترول والغاز الطبيعي تذهب إلى أوربا والدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي السابق ، وتسعى إلى مد الدول الآسيوية بحاجتها من السلعتين وهما مرتكز ها في حل مشكلاتها الاقتصادية ، إلى جانب مبيعات الأسلحة أيضا تعد من اكبر البلدان المنتجة للكهرباء في العالم ويعتمد على المصادر الكهروحرارية والمائية والنووية للثورة الصناعية وفي هذه الفترة ظهر علماء لهم باع

[1] محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية** ، دار النهضة المصري،1998 ،القاهرة،ط 2، ص 17 .
[2] إبراهيم مرغني محمد علي ، **إستراتيجيات الدول الكبرى** ، مقرر رقم 502 ، ص 19 .

كبير أمثال الكسندربولوف وعلماء الفيزياء أمثال بيوتر كابيتسا وفيتا لي نميد سبورغ وهو أحد مصممي القنبلة الهيدروجينية1.

إضافة إلى علماء الفضاء ومن بينهم سرغي تور ليوف وفالتين غلوشكو و تتسيوكلوفسكي إضافة إلى النفط والذي بلغ إنتاجه عام 2013 حوالي 44.257 مليون طن بمعدل إنتاج وصل 10.46 مليون برميل في اليوم كأعلى معدل إنتاج في العالم أما صادراتها النفطية خلال ذلك الشهر 19.44 مليون طن وتشكل عائدات النفط و الغاز الطبيعي نصف إرادات ميزانيتها وتعتبر روسيا ثاني دولة مصدرة للنفط في العالم وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي لدى روسيا 1.90 مليار متر مكعب ، قسطنطين ويوري غاغارين أول إنسان يسافر إلى الفضاء عام 1921م إضافة إلى العديد من العلماء الذين كانوا وراء نجاح روسيا في مجال الصناعات منها الطائرات العسكرية والمدنية ، العربات الدبابات ، والبنادق ، والصواريخ البالستية ،والرادارات...الخ2.

ثانيا: عن القوى الفاعلة البشرية .

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتفتت السريع غير المتوقع للإمبراطورية السوفيتية أدى إلى موجة كبيرة من الانتقاد الذاتي في روسيا إلى ما ينبغي أن تكون عليه روسيا في المرحلة التاريخية الراهنة، نظرا لتعدد تركيبتها القومية والدينية3.

01 البنية الاجتماعية لروسيا:

تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات وقد كرس ذلك الدستور حيث جاء في مقدمته ما يلي:<< نحن شعب روسيا الفيدرالية المتعددة القوميات .....>> وبحسب إحصاء 2008م تعتبر خامس دولة في العالم من حيث عدد السكان بحوالي 130 جماعة عرقية مختلفة تشكل الروس(روسكي) بحوالي أربع أخماس السكان أما الخمس المتبقي فيشكل قوميات وأعراق أخرى أهمها: النشر5مليون نسمة ، أوكرانيون 4 مليون نسمة، الشوفاشيون 1.7مليون ، اليهود 1.7 مليون البشكريون 1.3 مليون ...الخ، ويعيش غالبية السكان الروس في المدن بنسبة تقدر وأكبر المدن الروسية هي:%73موسكو، سان بطرسبرغ، بنزني، نوفوغورود ، نفو سيرسكي ، وباكتربنزغ.

---

[1] إبراهيم مرغني محمد علي ،**المرجع السابق** ، ص 19

[2] عبد العزيز مهدي الراوي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، دراسات دولية ، العدد 35، ص 120 .

[3] إذ احتفظت روسيا بأكثر ن نصف سكان الاتحاد السوفيتي السابق إذ بلغ عدد سكانها عام 1998 حوالي 147.231.000مليون نسمة.

إضافة إلى تعدد الديانات رغم أن الدستور أقر بعلمانية الدولة الروسية غير أن المادة: 28 تقر بحرية الأديان ، للجميع حيث تقدر نسبة معتنقي الديانات المختلفة ب:40 أي: حوالي 9000 طائفة دينية ، تسيطر عليها الطائفات المسيحية الارتوذوكسية إضافة إلى حوالي 150 كنسية كاثوليكية ، أما الإسلام فيشكل ثاني أكبر ديانة في روسيا بحوالي 19 مليون مسلم ، تتمركز معظمها في جمهوريات الاتحاد الروسي المسلمة هي : بشكيريا ، داغستان كاباردا ،بالكاريا ،أو ستينيا الشمالية ،نترشان انغوشيا والشيشان.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، أدركت روسيا الاتحادية بأنه يتوجب عليها العمل لوضع سياسة من شأنها الاهتمام بكل ما سيشكل خطر على قيام روسا وبروزها في الساحة الدولية، لذلك عمدت على اعتماد دستور جديد بتاريخ 12ديسمبر 1993م والذي تم إقراره بأغلبية الأصوات 62/ وقد جاء فيه مقدمة و جزئين.1

ففي جزئه الأول تضمن 9 فصول أساسية تناولت:

1- أسس النظام الدستوري 2- حقوق وحريات الإنسان والمواطن 3- الدولة الروسية4- رئيس الدولة 5- البرلمان بمجلسيه 6- الحكومة 7- السلطة القضائية 8- الحكومات المحلية9- الأحكام الخاصة بتعديل الدستور.

الجزء الثاني: تضمن 9 شروط للتدابير الختامية والانتقالية وفقا للدستور 1993م فإن روسيا دولة فدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري، لها عملة واحدة هي الروبل وعاصمة واحدة هي موسكو ،ولغة رسمية واحدة هي الروسية مع منح الجمهوريات الحق في استخدام لغاتها المحلية الى جانب اللغة الروسية، كما نص على علمانية الدولة الروسية وفصل الدين عن الدولة، وكذلك تقسيم روسا إلى مقاطعات أي:مايقارب89 مقاطعة.[2]

هذا وتتفرد الحكومة المركزية في موسكو الفدرالية ببعض المهام نذكر منها الأمور الخاصة بالتجارة الخارجية ، رسم السياسة الخارجية للدولةِ، توقيع المعاهدات وأمور الحرب والسلم، الأمور الخاصة بالدفاع والأمن القومي والإنتاج الحربي وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية، الأمور المتعلقة بالدفاع عن حدود

1 صابر آيت عبد السلام ، **التوجهات الكبرى الإستراتيجية الروسية** ، ص 9 .

2 نورهان الشيخ ،**صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية** ، ط 1، لبنان بيروت ، ص16

الدولة وإقليمها البري والبحري والجوي ، الأمور الخاصة بالطاقة النووية والأنشطة القضائية، ومن أبرز الشخصيات السياسية الروسية الفاعلة في الساحة الروسية وأثرها في السياسة الخارجية هو الرئيس بوريس يلسن الذي تحصل على أغلبية الأصوات التي شرعت بمرحلة من التحول الهيكلي من الاشتراكية إلى الرأس مالية اللبيرالية .1

حيث قام الرئيس يلتسن بطي صفحة الخلاف مع الغرب والاهتمام بالمشاكل الداخلية حيث أعلن وزير خارجيتها في تلك الفترة أندريه كوزيف بأن السياسة سوف تتطلع إلى المشاركة المتميزة مع الاتحاد الأوربى إلى اعتباره جسرا يربط الشرق بالغرب،كما أعلن عن جملة من المبادئ التي تعمل بها روسيا الاتحادية والتي منها: مفهوم الخارج القريب، والذي يشكل العلاقة بين روسيا الاتحادية والدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا، بالإضافة إلى الحرص على إعطاء روسيا دورا يليق بمكانتها الدولية والمؤثرة إقليميا كون روسيا تقع بين القارتين الآسيوية والأوروبية ما يعني مشاركتها في جميع المسائل الهامة في القارتين، بالإضافة إلى استثمار روسيا لعضويتها في مجلس الأمن بإقامة علاقات ودية أثمرة مع جميع الدول،أيضا بانضمامها إلى المنظمات الدولية،مع احتفاظها بترسانة الأسلحة النووية كعنصر للتفاوض مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى قيامها بتشكيل منظمة تجمع الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي (كومنولث الدول المستقلة).2

[1] صابر آيت عبد السلام، **المرجع السابق** ،ص 16

[2] ويقصد بها ضمان الصلة التي تربط بين روسيا من جهة والدولAlrosd themear"letanger proche"(1) - "الخارج القريب التي كانت تشكل بالاتحاد السوفيتي سابقا .

2- أما عن عهد فلا دير بوتن:

وبعد أن استقال الرئيس السابق بوريس يلسين عن رئاسة البلاد في يوم 31 ديسمبر 1999م ، ليصبح بعد ذلك فلاديروفتشي بوتن رئيسا بالنيابة وقد تولى الرئاسة لعهدتين متتاليتين:

تبدأ من 2000-2004م ، أثناء هذه الفترة عمل بوتن على تطوير علاقات روسيا مع الغرب معتمدا بذلك خيار الاستمرارية مع الدبلوماسية اليالسينية، إذ كان يدعوا المسؤولين الغربيين أمثال اللورد جورج روبرتسون أمين عام حلف النيتو سابقا في محاولة تهدف إلى إعادة إحياء العلاقات مع هذا الحلف هذا وعلى الرغم من معارضة الجيش لهذا التقارب، غير أن الغرب ممثلا في رئيس وزراء بريطانيا الأسبق الذي دعا إلى إقامة علاقات بين روسيا والغرب ومحاولة إعادة الثقة التي هدمت في كوسوفو 1999م بواسطة حلف الأطلسي.

أما عن المرحلة الثانية فتبدأ من 2004-2008م تميزت بتدهور العلاقات بين روسيا والدول الغربية بصفة عامة الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص نتيجة التناقضات داخل المجتمعات الغربية نفسها فيما يخص مسألة دعم روسيا، والقلق الأمريكي من تنامي القوة الروسية نتيجة إتباعها السياسات الحمائية، حيث اتهم بوتن بأنه رئيس شيوعي بثوب ليبرالي،وانه معادي للاقتصاد الحر.

ومن خلال هذه التوترات التي تم أخذها بعين الاعتبار أثناء وضع السياسة الخارجية الجديدة لروسيا، وتم اجتماع للرئيس بوتن مع السفراء الروس في كل العالم بتاريخ 12 تموز 2004م وحول وضع الاستراتيجية الروسية في السياسة الخارجية كأداة من أدوات تطور البلاد وأولوية العلاقات بين دول الخارج القريب، إضافة إلى الحرص على إقامة علاقات متوازية مع أوربا وحلف النيتو، أيضا الحاجة إلى شراكة الولايات المتحدة الأمريكية والبدء بالتعاون مع الدول الواقعة في الساحل الآسيوي من المحيط الهادي بهدف تطوير سبيريا وبهذه النقاط أصبحت السياسة الخارجية في عهد بوتن أكثر تحديدا ووضوحا ،تراجع الكرملين عن فكرة الاندماج في المجمع الأوربي في المدى القريب أيضا التحرر من فكرة الانتماء الروسي إلى الحضارة الغربية أو الحضارة الشرقية.1

حيث سعت روسيا من خلال هذا إلى التكيف مع واقعها الجيوسياسي الجديد وهو عدم السعي للاندماج ولا للمواجهة مع الغرب مع الحفاظ على المبادئ والأسس والقيم الروسية.

- الرئيس الروسي الجديد ديمتري اناتوليبيفيتش ميدفيديف لسنة 2008م وهو بهذا يعد ثالث رئيس روسي وقد كان من مرشحيه للرئاسيات الرئيس السابق بوتن لأنه رأى بأن التحديات القادمة لروسيا لا بد لها من

[1] صابر آيت عبد السلام ،**المرجع السابق** ، ص 16، ص17.

رؤيا أخرى في كيفية حكمها ،و سير سياستها الخارجية وهو يراها ممثلة في ديمتري وهو صاحب مقولة<< إننا لا نطلب من أحد أن يحب روسيا ولكننا لن نسمح لأحد أن يسئ إلينا، وسنحصل على الاحترام الذي نستحقه ليس بالقوة ولكن من خلال تصرفاتنا ونجاحنا >>.

حيث قاد هذا الأخير حملته الانتخابية تحت شعار مواصلة تنفيذ برنامج بوتن الهادف لجعل روسيا قوة يعتد بها مع تحسين المستوى المعيشي لها إضافة إلى صيانة الاستقرار السياسي .1 وقد ذكر ميدفيديف في المنتدى الاقتصادي العالمي(دافوس)في سنة 2008م :<< إننا نؤمن ونهدف إلى خلق علاقات متينة وواسعة النطاق بين روسيا لغرض المساعدة في الاستثمار وللاستفادة من نقل خبراتهم إلى داخل روسيا ، حيث قام أيضا بفتح المجال أمام الأجانب بتملك أسهم داخل شركات مهمة منها غاز بروم مع تعزيز سيطرة الدولة وكان هذا الإصلاح جوهريا، كما قدم تقرير في منتدى كراستوبارسك في 2008/02/10م خلال الأربع السنوات المقبلة وتجسدت في النقاط التالية :

– التوعية القانونية والتأكيد على احترام القوانين بالإضافة إلى خفض الحواجز الإدارية بشكل كبير بالإضافة إلى تحديث البنى التحتية تطبيق الابتكارات العلمية والمستحدثات التكنولوجية.

– تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية في البلاد .

– بناء نظام مالي مستقل وتحويل الروبل إلى إحدى العملات الاحتياطية الإقليمية.

– تخفيف العبء الضريبي لتحفيز تطبيق الابتكارات وتشجيع الاستثمارات في الموارد البشرية .

ومن خلال هذا أكد مجددا ما أعلنه الرئيس فلاديميربوتن في كلمته التي ألقاها في اجتماع مجلس الدولة في 2008/02/08م حول النية في فرض << نسبة موحدة ومخفضة لضريبة القيمة المضافة،و إقترح مدفيديف إلغاء ضريبة القيمة المضافة تماما أي: أنه من أولويات الرئيس الجديد التخلص من أعباء القيود الاقتصادية وتوسيع الحريات هذا على الصعيد الداخلي.

أما على الصعيد الخارجي : تعهد مدفيديف بأنه سيواصل أيضا سياسة بوتن الخارجية الرامية لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب إضافة إلى ضرورة حل الأزمات الدولية جماعيا وهو ما يؤكده ما ستقرأ من قوله: << إن أية محاولة لتسوية المشاكل الدولية من خلال انتهاك قرارات الأمم المتحدة تعد محاولات عقيمة ولا تساهم في تحقيق السلام والاستقرار في العالم ، مستنكرا محاولات عرقلة دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية.

[1] صابرِ آيت عبد السلام، **المرجع السابق**،ص 7.

بالإضافة إلى أهمية العلاقات بلدان كومنولث الدول المستقلة السوفيتية سابقا والدول التي كانت تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي وهي من أولويات السياسة الخارجية الروسية[1]

ومنه فإن نظرة روسيا للعلاقات الغربية على أنها علاقات تنافسية وليست عدائية، لان هدفهم هو بناء روسيا كقوة عظمى ذات نفوذ عالمي ، وظهرت ملامحها في مجال الطاقة إضافة إلى قرب بلدهم من أوروبا من أدى إلى إحداث تقارب اجتماعي تدريجي بين الاتحاد الأوربي الروسي .

تأثير القدرات القومية السياسة الخارجية :

تأخذ تأثير القدرات القومية على السياسة الخارجية عدة أشكال التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي كما أنها تحدد طبيعة سياستها الخارجية بالإضافة إلى تأثيرها على إتباع سياسة خارجية نشطة ،الأمر ذاته كدة جيمس لبيوفيك James Lbovik حيث أشار إلى أن الدول ذات القدرات المرتفعة لديها الوسائل لتكون نشطة في السياسة الدولية بطريقة أكثر فاعلية ، أي أنه بتفاعل موارد الدولة المادية والبشرية يؤدي الى خلق مكانة دولية، وذلك أما أن تكون الدولة مانحة أو متلقية للمساعدات الخارجية، وبذلك فقدرات الدول و الدول المتفاعلة معها في النظام الدولي، تقدم تفسيرات مهمة لطبيعة التفاعلات الدولية والتي منها تحقق امن الدولة من عدمه.

إضافة إلى ما سبق فإن بواسطة ما تملكه الدولة عادة ما تلجأ لاستخدامه كأدوات للتأثير على الدول الأخرى في مجال السياسة الخارجية في ضوء تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول أصبح سلاح المعونات الاقتصادية الأكثر شيوعا في التاريخ المعاصر والحديث وأيضا مورد الطاقة الذي عد سلاح استراتجي في السياسة الخارجية للدول ، حيث أصبحت هذه القدرات لا تحدد المكافحة فحسب بل حتى الصراعات الدولية لا تحدد المكانة فحسب بل حتى الصراعات الدولية ، وفي هذا السياق يرى أور جنسكي أن الدول تتصارع إذا كان لديها الموارد ذاتها حيث تعتقد كل دولة في تلك الحالة انه يمكنها الفوز ، ليس فقط الصراع ولكن التعاون أيضا على قول رومل Romel أن الدول ذات القدرات العالية سوف تتعاون من أجل إيجاد نظام دولي يحقق لها مصالحها ومكانتها.

ما يعني أن قدرات الدولة على توجيه قدراتها القومية لتحقيق أهدافها في مجال السياسة الخارجية ، وذلك بمعرفة قدرتها وقدرة الدول التي تتفاعل معها أو تتعامل معها بإدراك ووعي .

[1] لمى الإمارة، **توجهات روسيا في ظل الرئاسيات الجديدة** ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، ص 15 .

غير انه وبالرغم من أهمية القدرات القومية على التأثير في السياسة الخارجية غير أن هذا التأثير غير مطلق،لأنه قد تتدخل عوامل أخرى وسيطة.[1]

[1]خدوجة محمد عرفة ، **أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2014 ، ص 45، ص 47 .

المبحث الثاني:العقيدة العسكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية.

العقيدة العسكرية :

هي عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحدد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية.

ويقصد بها توفير الأمن لدولة ما مع توجيهات إعداد الدولة لأغراض الدفاع عن إقليم الدولة، وسلامة ترابها وحتى خارج الحدود أي وضع المفاهيم الجديدة للإستراتيجيات الحربية، أو الاعتماد على بناء قوات مسلحة على دراسة طبيعة العدو المحتمل واتجاهات تطور قوته المسلحة وطبيعة الحرب التي ينوي شنها.

أما العقيدة الدفاعية لروسيا فكانت كما يلي:

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو وسقوط الاتحاد السوفيتي إلى تغيرات كبرى في الفكر الاستراتيجي بحيث ظهرت الحاجة إلي إعادة صياغة توجهات إستراتجية جديدة تراعي طبيعة المرحلة وتكون أكثر تجاوب مع المعطيات الدولية الإقليمية أو الداخلية [1] ، وقد ظهر في خضمها تيارين هما التيار المحافظ والتيار الانفتاحي .

أما عن التيار المحافظ جاء بالفكر التالي تبني العقيدة العسكرية وفق التحولات الإقليمية مع الحفاظ على المكانة الدولية المميزة لروسيا، و التيار الانفتاحي وهو أكثر مرونة العمل على بناء الثقة بين الجانبين الروسي والغربي حتى وإن تطلب ذلك تقديم المزيد من التنازل.، حيث عملت الإستراتيجية الروسية الجديدة عن التخلي عن الايدولوجيا ،وتم إلغاء النظرية الماركسية– اللينية– وفكرة المواجهة الإستراتيجية الكونية بحيث تغيرت نظرة روسيا إلى المعضلة الأمنية ، ولم تعد عالمية الأبعاد بل تقتصر على فكرة الأمن القومي.

العقيدة العسكرية في زمن بوتن : بالرغم من التخبط وعدم الاستقرار كانت سمة عهد يلتسن إلا أنه يوصف في الوقت نفسه بأنه زمن إدراك سوء الأوضاع التي كانت روسيا الاتحادية تمر بها ، والشعور بخطأ السياسات المتبعة الداخلية والخارجية والحاجة لإستراتيجيات جديدة والتي نجحت وضعت في عهد بوتن، الذي دفعت سياسته البراغماتية ومتطلبات التنمية الاقتصادية ضرورة حماية المصالح الوطنية والتي تبدأ بالتكامل السريع والسلس لروسيا الاتحادية مع النظام الجيو سياسي والجيو اقتصادي الغربين [2]

[1] محمد نجيب ، **قراءة في العقيدة العسكرية الروسية بوتن** ، ص 6

[2] واثق محمد براك السعدون، **الإستراتيجية العسكرية**،ص 10، ص12.

وبرزت الحاجة لرؤية جديدة تمثلت في نطاق الأمن القومي للبلد ومن خلال مجالها الحيوي الذي تتأثر وتؤثر بما يحدث فيه ويتألف هذا المجال من أقاليم جغرافية مع خارج الحدود الرسمية لهذه الدولة ومجال روسيا أربعة أقاليم رئيسية ،دول البلطيق الثلاثة (استونيا، لانقيا ، لتوانيا)، دول أوربا الشرقية (بيلاروسيا ، روسيا البيضاء ،أوكرانيا ، مولدا فيا)دول جنوب القوقاز (ترانس قفقاسيا ، ارمينيا ، ادربيجان ، جورجيا) دول آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزباكستان، قرغيزستان، طاجيكستان ، تركانستان)،أو المجال الروسي هي منطقة تركانستان الشرقية (شينيانغ في الصين ، و وافغنستان وباكستان وكشمير وإيران والشرق الأوسط).

وقد حرصت روسيا الاتحادية بعد أن فاقت من صدمة انهيار الاتحاد السوفيتي على بلورة إستراتيجيتها تجاه جاراتها وتجاه العالم الخارجي ضمن إطار بين أن أمن الدول المجاورة لها جزء من أمنها، وهي الإستراتيجية التي أعلن عنها يلتسن في كانون الثاني/ يناير 1994 ، والتي تضمنت الإشارة إلى التدخل بحسم باستخدام القوات المسلحة لحماية مصالح روسيا في رابطة الدول المستقلة والمناطق الأخرى التي كانت تابعة للإتحاد السوفيتي (السابق) ، وقد جاء التدخل المسلح الروسي في الشيشان دليلا على ذلك ، وحسب تصريحات أندريه كوزيف:

<<يتوجب على روسيا الاحتفاظ بوجودها العسكري في المناطق التي كانت على مدى قرون مجالا حيويا لمصالحها ، لأن روسيا تبحث عن صيغ جديدة من التعاون فيما بينها لأن الهدف إقامة بعض التكامل بين البلدان التي كانت تؤلف الاتحاد السوفيتي (سابقا)وهو ما يطبع خطط روسيا وقراراتها في المجال الأمن والاقتصاد القومي فضلا عن ذلك الاستفادة من السياج الأمني الذي تمنحه هذه الدول لروسيا ، إضافة إلى حق الدفاع عن الأقليات الروسية الموجودة في هذه المناطق ، إضافة إلى حاجة هذه الدول إلى القوات الروسية في الدفاع عن أمنها،كونها لا تملك قوات عسكرية كافية لذلك وهذا ما جاء في تصريح الرئيس الأوزباكستاني إسلام كريموف في العام نفسه :<< غن بلاده لن تتمكن من بناء جيش عصري وقوي>>[1].

وهذا ما أهل لروسيا إنشاء قوات عسكرية مشتركة مع بلدان رابطة الدول المستقلة من أجل السيطرة على حالات عدم الاستقرار التي تظهر فيها ،وكل هذا من أجل ضمان وجود مناطق عازلة للحفاظ على أمن روسيا ومصالحهـا الجيوبوليتكية وضمان الاستقرار في المنطقة لتجنب التوترات العرقية وامتدادها لروسيا

[1] واثق محمد براك السعدون، **المرجع السابق**، ص10،ص 12 ، ص 13 .

أو هيمنة أي دولة أخرى عليها، وهو من أهم أهداف روسيا منع تغلغل الغرب في هذه المناطق وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما صرح به بوتن في عام 2004م:<< إذا امتنعت روسيا عن القيام بسياسات نشطة في رابطة الدول المستقلة ، حتى إذا قامت بوقفة مؤقتة لهذه السياسات لا مبرر لها فإن هذا سيؤدي حتما إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بملأ الفراغ>>[1] ، وكل هذا نتيجة التهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي وفي مقدمتها مشروع الدرع الصاروخي الذي تتبناه الإدارة الأمريكية وهو إضعاف روسيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا لمنع عودتها إلى مستوى القوة والتأثير العالمي ، توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا وإقامة القواعد العسكرية على الحدود الروسية ، وسباقات التسلح في المجال الحيوي الروسي وخاصة الأسلحة النووية والتي أعلنت بموجبها روسيا سنة 2000 م احتفاظها بحقها في بالاستخدام الأول للأسلحة النووية حتى في حالة حدوث عدوان عليها بالأسلحة التقليدية في ظروف حرجة للأمن القومي الروسي وخاصة إذا كانت (نووية – كيميائية ،الأحياء)، وذلك من أجل ردع كل من يهدد أمن ومصالح روسيا في المنطقة، وواصلة سياستها في تطوير الأسلحة الإستراتيجية.

وأكد بوتن في قوله بأن بلاده تطور جيلا جديدا من الأسلحة النووية وكان ذلك في نوفمبر 2004م وهذا ما أكده الرئيس ديمتري مدفيديف في مارس 2009م أن بلاده مستمرة في تطوير قدراتها النووية ، حيث قامت في عهد بوتن باستعراضات لقواتها البحرية ، مثل القطب الشمالي ، وبحر العرب وخليج عدن وسواحل روسيا على البحر الأبيض المتوسط ، والمناورات البحرية في بحر الكاريبي ، أيضا من الأبعاد الاستراتيجية ، صنع الأسلحة وبيعها والتدريب عليها وهي تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن كل هذا يظهر بأن العقيدة الروسية جاءت لتؤكد مكانتها كقوة كبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي وعزمها على توظيف قدرتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها ومواطنيها في الداخل والخارج ففي ظل عدم الالتزام بقواعد القانون الدولي وغياب الضمير الإنساني وسيادة منطق القوة، فإن من يريد هيبة ومكانة فعليه بالتسلح بمقومات القوة وهو بذلك ليس عدوانا على أحد ،وإنما حماية لأمنه ومصالحه [2].

[1] واثق محمد براك السعدون ، **المرجع السابق** ،ص 14 .

[2] نزار إسماعيل الخيالي، عمار حميد ياسين، **قراره في المذهب العسكري بين الحاضر والماضي**، ص 08

هذه العقيدة الجديدة القائمة عللا استعادة موقع روسيا و دورها في العالم ، و التي تستند إلى مشاعر قومية و دينية (أرثوذوكسية) هي بحسب محللين ، المنطلق الأيديولوجي لفريق الشباب الحاكم في موسكوا اليوم ، و الحريص على ان يبقى قرار الروس في أيديهم ، في منأى عن التدخلات الخارجية ، خصوصا منالولايات المتحدة التي تطمح الى بسط سيطرتها على مناطق تفصلها عنها مئات الآلاف من الاميال ، فيما تتكر على بلد مثل روسيا ان يحتفظ بنفوذه.[1]

إن العلاقات الدولية في كل زمن أهمية كبرى، وعلى حسب رأي المؤلف محمد المجذوب أنه لا يبالغ إن أكد أن المصير الإنساني قد أصبح لأول مرة في التاريخ، رهن العلاقات الحسنة بين دول العالم، وخاصة منها التي تملك الأسلحة النووية منطق القوة ، إذ أصبحت الدول تدرك بأن أمنها و استقرارها مرتبط كليا بوجود علاقات دولية طبيعية ومستقرة بين الوحدات السياسية في العالم.[2]

[1] باسم خفاجي ، **روسيا و مواجهة الغرب – ازمة القوقاز و أثرها على العالم العربي و المسلم** ، ط 01 ، المركز العربي للدراسات الانسانية ، القاهرة ، 2008 ، ص 26 .

[2] محمد المجذوب،**التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية**،دارالمنهل بيروت،ص 58

الفصـل الثانـــي

التوجه الاورو أطلنطي والذي يظم أوربا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثاني: التوجه الاور أطلنطي – أوربا الغربية ، والولايات المتحدة الأمريكية –

بما أن روسيا بلد قاري يشمل على أجواء في أوربا، وأخرى في آسيا، إذ لا بد من وجود تعاون دولي بين هذه الدول لأن كل منهم محتاج إلى الآخر ، وعلى الاتحاد الأوربي تغيير السمة الجوهرية فيه1.

إن التقارب في العلاقات الروسية الأوربية، والعلاقات الروسية الأمريكية أصبح أمرا واضحا وخصوصا في الفترة التي تلي انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا ،التي اضطرت فيها روسيا إلى التعامل مع البلدان الأوربية والتي منها فرنسا، وذلك لعلم الكرملن أن قوة روسيا الاقتصادية والعسكرية لا تسمح لها بالقيام بالدور العالمي الكبير كعهدها السابق، إذا كان القرار الاستراتيجي للرئيس الروسي السابق بوتن، بالتقرب من أوربا يندرج ضمن حسابات جيو سياسية واقعية، وكذا بالنسبة للعلاقات الأمريكية، والتي امتازت بالتوتر نتيجة التغيير في موازين القوى.

ومنه سنطرق إلى العلاقات الروسية الاورواطلنطية في مبحثين المبحث الأول حول عملية التقارب مع الاتحاد الأوروبي و المبحث الثاني عن عملية التقارب الأمريكية .

المبحث الأول: عملية التقارب مع الاتحاد الأوروبي .

تمثل روسيا محورا مهما في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوربي بحيث تشتري هذه الدول من روسيا الغاز الطبيعي منذ أكثر من ثلاثين عاما ، أي منذ منتصف السبعينات وفي أوج الحرب الباردة بين المعسكرين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية فهي الدولة الأولى من حيث تزويد الاتحاد الأوربي بهذه المادة الحيوية وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية والنرويج في المرتبة الثالثة.

تتعاظم الأهمية الجيو– إستراتيجية للمحروقات الروسية عندما نعرف أن الاحتياطات النرويجية من المحروقات هي في تناقص مستمر، في حين تبقى الاحتياطات الروسية معتبرة وهنا ن تشير أن احتياطات البترول والغاز التي يعتمد عليها الاتحاد الأوربي ستستمر على المدى الطويل أي مابين 50الى 100عام القادمة ، في حين ستستمر احتياطات الصلب إلى أكثر من قرنين من الزمن يبرز آفاق التعاون الروسي في مجال الغاز الطبيعي مع الدول الغربية في الميادين المتوسط والطويل ، أن الصادرات الروسية لهذه المادة ستزداد نحو أوروبا ، أو بإمكانها تجاوز ذلك باتجاه أسواق جديدة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية غربا ودول آسيوية شرقا مثل اليابان ، الصين وبالتالي الوصول إلى وضعية إستراتيجية مهمة تتوسط القوى المتحكمة في العلاقات الدولية وهي الولايات المتحدة الأمريكية غربا واليابان شرقا والاتحاد الأوروبي في مركز العالم لهذا فهم الاتحاد الأوربي منذ سنوات الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها

[1] المقولة لـغوز انيور سون" رئيس وزراء السويد في عام 2001م

روسيا من الناحيتين الاقتصادية والجغرافية بالنسبة لأوروبا ويظل الاتحاد الأوروبي غير قادر على تجسيد التقاطعات المصلحة الجيو سياسية بين الاتحاد الأوروبي من جهة وروسيا من جهة أخرى في الكثير من الأحيان لاسيما ما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط و الأزمة العراقية.

بالإضافة إلى الملف النووي الإيراني ، حيث تسعى الدول الأوروبية بما فيها الاتحاد الأوروبي وروسيا إلي حل هذا المشكل بطريقة سلمية فوجود مؤسسات مختلفة تجمع بين الطرفين مثل مجلس حلف الناتو– روسيا (le condeil OTAN– Russie) ، مجموعة الدول السبع الصناعية + روسيا G7 + (Russie) لم ترق بعد إلى مستوى هذه التحديات الإقليمية والدولية.

تسعى روسيا من خلال علاقاتها الإستراتيجية المتميزة مع مجموعة الدول المستقلة التي تشكل نوع من التحالف الاستراتيجي بين الدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي سابقا وعلى رأسها أوكرانيا ذات القوى العسكرية النووية والقريبة جغرافيا من روسيا، وذلك من خلال سياسة دفاعية وأمنية مشتركة ، لكن التدخل الأمريكي في هذه المنطقة التي كانت تعتبر منطقة محرمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بدأ بتعزز تدريجيا ، لاسيما في حالة نجاح هذه الأخيرة في بناء الدرع النووي الواقي في أوكرانيا، تشمل مجموعة الدول المستقلة كل من: روسيا (laRussie) ، بلاروسيا ، كزخستان ، كيرغيستان ، أرمانيا، جورجيا ، طاجكستان ، أذربيجان ، مالديفيا ، تركمانستان ، أوكرانيا ، أوزبكستان، أما الدول المشكلة لمعاهدة الدفاع المشترك في قمة تاشقنط في 1992/05/05 وهي روسيا ، كزاخستان ، أرمينيا، طاجكستان ، تركمانستان ، أوزبكستان.[1]

إن الرؤية الأمريكية للعالم تختلف عن نظرة الأوروبيين فمن الناحية الغربية فإن حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يضمن استمرار الزعامة الأمريكية على أوروبا ، وبالتالي فرض هيمنتها على علاقاتها مع روسيا في أوروبا ومع دول أخر يمثل اليابان ، الصين في القارة الآسيوية هذه الوصاية الأمريكية التي أصبحت تطال حتى علاقات دول الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي كان لها تأثير سلبي على حجمه السياسي والأمني الذي لايساوي حجمه الاقتصادي[2].

وبعد أزمة روسيا وجدت الدول المستقلة نفسها في وضعية كل ما يطلق عليها أنها تطمح لضمان أمنها من طرف القوى الغربية والحلف الأطلسي ، فقد حاولت روسيا حماية مصالحها الإستراتيجية في أوروبا

[1] عبد الوهاب بن خليف، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 11 جانفي 2014 ، ص44 ، ص 94 .

[2] حروب سهام،**السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2004/2003 ، ص 10

الوسطى والشرقية (حامي المنطقة) واقترحت المشروع السوفيتي القديم ، بإقامة منطقة منزوعة السلاح (ZoneDenu cleailusée) تمتد من البلطيق إلى البحر الأسود مع شرط توسيع خفيف للحلف الأطلسي ، وهذا ما ترفضه دائما بولونيا والتشيك ، وقد اتجهت بولونيا إلى وضع مشروع مع أوكرانيا في افريل 1993م يتمحور حول فكرة شراكة إستراتيجية (بلونية ، أوكرانية) ، ودخلت في شراكة من أجل السلام مع الحلف الأطلسي في 8 فيفري 1994م وفي شهر جويلية من نفس السنة أعلنت شراكة إستراتيجية مع روسيا في الجانب السياسي والعسكري إلا أن روسيا لن يكون لها دور فاعل في أوروبا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية، إذا لم تنضم أوكرانيا إلى الإمبراطورية الروسية ، وتم عقد الاتفاق بين روسيا وحلف الناتو في جانفي 1994م وهو يتعلق ببرنامج الشراكة من أجل السلام .

إن الحلف والاتحاد الأوربي لعبا دورا أكثر نفاذا في وضع نظام أمني جديد في أوروبا من خلال تحويله إلى منظمة سياسية عسكرية والشراكة مع دولة قوية كروسيا يستدعى التحاور مع دول أوروبا الوسطى والشرقية ، مثلا رمانيا ، بلغاريا وجمهورية ا لتشيك ،وسلوفاكيا ، والمجر أنها شراكة براغماتية للحلف مع الكتل المختلفة ،أوروبا الغربية ومجموعة الدول المستقلة وروسيا، حسب رؤية الأغلبية في روسيا فالبرنامج الموضوع للسلام يقصي روسيا من النظام الدفاعي الأوروبي في بداية 1994م ، وقد دعا الحلف الأطلسي أغلب دول أوروبا الشرقية للانضمام إلى الحلف وفق مراحل حيث تنضم في المرحلة الأولى بولندا المجر والتشيك ،وفي المرحلة الثانية رومانيا وسلوفينيا ، أو ربما يصل إلى مرحلة ثالثة لشم دول البلطيق الثلاثة : استونيا ، ليتونيا ، ليتوانيا.، وهناك من الدول الأوروبية (كفرنسا) ترى ضرورة الإسراع بعملية الضم أي ضم دول المرحلة الثانية مع دول المرحلة الأولى.

ومع نهاية الحرب الباردة ، قرر المسئولين السياسيون والعسكريون للولايات المتحدة مراجعة المفاهيم الإستراتيجية القديمة ،وكذلك كيفية معالجة النزاعات الجهوية استخدام الأسلحة الجديدة لأن أمريكا ترفض صعود قوة تعادلها ، مثل روسيا ، الصين ، اليابان ، أوروبا و لألمانيا لهذا تبحث عن تطوير جديد للأسلحة ،وتقوم بتطوير جيشها على فرضية التصدي لنزاعين جهويين في نفس الوقت وأمريكا بطبيعة الحال لا تهدف لحماية الأمن الأوربي وإنما لفرض رقابة على هذه المنطقة ولتفادي قوة عظمى في شرق آسيا[1] .

[1] حروب سهام ، **المرجع السابق** ، ص 109-114

أما بالنسبة لألمانيا فقد أقامت معها روسيا معاهدة أمنية لخدمة المصالح العامة لأوروبا ،وقد بدأ الاتفاق أيام "غورباتشوف" و"هيلموتكول" في سنة 1990 بسبب الاستقرار الإقليم ، وأن علاقاتهما مبنية على المساواة والتوازن الذي لم يكن قبلا.

بينما أوروبا الغربية فهي ترى في روسيا منطقة حماية بين أوروبا الغربية لأنها تعيش الازدهار والسلم وبين آسيا الوسطى الهمجية البربرية و لأنها تعتبر القوة العسكرية الأولى في أوروبا وآسيا ، إضافة لأن روسيا تطمح إلى إقامة نظام أمني جماعي واسع في أوروبا وهي بهذا ترفض توسع الحلف أو أن يزداد قوة ، لأنها مهددة بأمن جماعي للدولة المستقلة الموقعة في الجمهورية التشيكية في 15 ماي 1992م وطموح التشيك في تكوين جبهة مع الحلف للوصول إلى جيران روسيا وفي مقدمتها أوكرانيا وأعلنت روسيا أنه في حالة وقوعها تحت التهديد من طرف قوات الحلف المتمركزة في التشيك وبولونيا وتحول النزاع الجهوي إلى حرب فتستخدم السلاح النووي ، أيضا قيامها بالتهديد بانسحابها من معاهدة تقليص الأسلحة التقليدية في أوروبا ووقف التفاوض حول ستارتبولوغ ،وفي 28 ماي 2002م اتفقت روسيا مع الحلف بالتوقيع على معاهدة أمنية حيث أقاما علاقة مبنية على أسس جديدة من خلال تشكيل مجلس حلف الشمال الأطلسي المنوط له بالعديد من المهام ويتمتع بآلية تنفيذ القرار وأصبح لها حق التصويت في المجلس وهدف روسيا بهذا لإنشاء آلية مشتركة مسؤولية لدعم السلام في منطقة أوروبا – الأطلسي من أجل السلام ومحاربة الإرهاب.

التعاون الاقتصادي مع الدول الأوربية :

تلعب أوربا عاملا مهما لروسيا من أجل الحصول على مكانة في النظام العالمي الجديد ، لذا كان إتفاق الشراكة والتعاون في سنوات التسعينات بين روسيا والاتحاد الأوربي الذي يعد بالنسبة لها الشريك الأول تجاريا وذلك من أجل تدعيم الاتفاق الموقع في 1989 حول سمة الحوار السياسي الثنائية والذي بسببه كون الصداقة التي تتمحور في ميكانزمات التجارة في جوان1994 إلى غاية اجتماع الطرفين في بروكسل في 3أكتوبر 2001م الذي تم بخروج قرارات مهمة منها[1]:

الاجتماع مرتين في السنة، وإيجاد مدلول للعلاقات بين الشريكين وتقارب التشريعات ودعم التكامل الاقتصادي ليتوصل فيما بعد إلى إنشاء فضاء اقتصادي أوربي مشترك ، وتعتبر هذه الاجتماعات ت عامل تقوية لدولة القانون والاقتصاد الحر وعصرنة المجتمع الروسي وحماية حقوق الإنسان وقد أكد بوتن أن روسيا تنظر إلى الاتحاد على أنه شريك وتطمح لأن تصبح عضوا في المستقبل وهي مستعدة

[1] حروب سهام، **المرجع السابق**،ص 114-115

للترشح من10 الى15سنة واتفقا على10سنوات قابلة للتجديد في اتفاق الشراكة والتعاون the Accord) (of coopeation and porte nership ACP إن أحد أساسيات الشراكة هو تجميع الشروط الضرورية لإنشاء منظمة التبادل الحر بين الطرفين حيث أن الاتفاق – ACP تهدف إلى اقتصاد السوق وعلاقات سياسية حول المسائل الدولية الهادفة للأمن والاستقرار والتعاون و الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ووجهت روسيا سياسيات تجارية إلى الحلفاء القدامى وبلغاريا ورومانيا فبعد وصول (بوتن) إلى الحكم حاول تقوية علاقة بلاده مع ما يعرف بالجوار القريب أو مجموعة الدول المستقلة للفوائد التي تجنيها الصناعة الروسية هناك ، وقد مدت جسور التمويل بالغاز والكهرباء Itera – Gasbron وكل هذا من أجل الاندماج في التحاد الأوروبي لأن روسيا تمول أوروبا اليوم ب42% غاز وتستهلك داخليا 17%إنها تركز في علاقاتها مع الأجانب في مجال المواد الطاقوية على الصناعة البترولية والغازية.

وبدورها نجد الدول الأوربية قدمت يد المساعدة لروسيا منذ سنة 1991 المتمثلة في برنامج المساعدة التقنية(Asistancete the commimty of Independent TACIS) من أجل التحول الديمقراطي والاقتصادي في روسيا بمتوسط 200 مليون يورو سنويا وفي جانفي 2000م مد خط جديد لسنوات 2000–2006 حيث وقعت TACIS لروسيا 92مليون يورو و38 منها للإصلاح الاجتماعي ، و20 للمساعدة الإدارية الجهوية والمحلية و 34لنزع السلاح النووي، وفي مارس 1992 وضعت بريطانيا برنامج يكلف 60مليون دولار لمساعدة روسيا وباعت 250 وسيلة نقل، أما فرنسا وضعت فريق للتدخل السريع بما يقارب 5مليون دولار ،وكذا ألمانيا وإيطاليا خصصتا على التوالي 5و3 مليون دولار لنزع السلاح وكذا البنك الأوروبي للاستثمار الذي أعطي الضوء الأخضر لتمويل عدة مشاريع في مجال البيئة.

وتتمثل الخطوات الأساسية لعملية التعاون في:

- لتعليم ،قضايا التجارة ، الحرب ضد الجريمة ، النقل الاتصالات ، مخالفات المحذرات الأسلحة الجريمة المنظمة غسل الأموال، النقل ، الجريمة المنظمة ، غسل الأموال ، النقل والاتصال ،
- الطاقة ، البيئة والثقافة .

. العلاقات التجارية الروسية الأوربية

01 المساعدة الأوروبية ،02–الشراكة الطاقة ،03– روسيا وتوسيع الاتحاد الأوربي [1] .

[1] حروب سهام، **المرجع السابق**، ص 116 ، ص 117 .

أما عن العلاقات التجارية بين ألمانيا وروسيا فهي تحتل مرتبة خاصة لدى الروس – شعبا وحكومة– حيث بلغ التعاون بينها إلى درجة سميت ظاهر محور كول(لألمانيا) أما عن دول أوروبا الوسطى والشرقية، أين كانت التحولات الاقتصادية جد هشة ناهيك عن الاقتصاد الذي تنتج عنه عدم استقرار السلوفاك ، بولونيا وبلغاريا ووجود سلطة غير مستقرة في البوسنة وألبانيا اللتان يتوقف مستقبلها على انعكاسات أزمة يوغسلافيا.

أما عن علاقات روسيا مع الدول المستقلة أصبحت جد صعبة مع نهاية 1999 خاصة بولونيا لذا أقامت علاقات مع هذه الكتلة شملت عدة مجالات أهمها :

الطاقة وبيع السلاح فيما يخص مجال الطاقة فهي تبحث عن الأسواق القديمة لتوزيع البترول والغاز وجلب العملة الصعبة ومثاله الاتفاق الموقع في سيبتمبر1996 بين مجمع Gozprom الروسي والمجمع البولوني للغاز والبترول وقد دخلت كل من سلوفاكيا والمجر هي الاخرى من هذا السوق.

أما فيما يتعلق بمجال بيع السلاح فهو قطاع آخر للتعاون الاقتصاد ،وتركز عليه روسيا لتحافظ على تأثيرها في مناطق نفوذها السابقة.

في أهم منطقتين للتوسع الأوربي نحو الشرق وهما :

كالنغراد (Lablast de kalingrad) وسان ستار سبورغ حيث تعد هذه الأخيرة بوابة المؤسسات الغربية الكبيرة لاحتوائها على ميناء مهم ، وتعد مركز نقل وتوزيع للسوق.، بالإضافة إلى برامج تقوية الاقتصاد الذي خصص له الاتحاد الأوربي برامج ساعدت على مستوي واسع في الجذب الغذائي – الضروري لروسيا– ، بالإضافة إلى التعاون في مجال الفضاء إذ يعمل الفريق (الروسي الفرنسي) من أجل تطوير الاكتشافات في الفضاء[1] ، المحطة الفضائية مير (M.R) رغم الصعوبات الاقتصادية والتمويل المالي ، روسيا لها دائما دور ممتاز في السياسة الفضائية التي تجعلها في كتلة الكبار .

[1] حروب سهام ، **المرجع السابق**، ص 117 .

المبحث الثاني : عمليات التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، أدى إلى تغيير جذري في موازين القوى العالمية وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مؤثرة دوليا،وأصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للإتحاد السوفيتي سابقا ، وذلك بحلول الفيدرالية الروسية محل الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدائم الذي كان له في مجلس الأمن الدولي ،غير أن العلاقات الروسية الأمريكية امتازت بالسلم المتوتر ، إذ بقية روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الاستراتيجية الروسية والأمن القومي الروسي لاسيما ،وأن القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية واسعة الانتشار في الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى التي تعد بمثابة تطويق شامل للدولة الروسية بالتكامل مع امتداد حلف الناتو ومحاولة نشر الدرع الصاروخي في دول أوربا الشرقية، الأمر الذي دفع روسيا للقيام بدور أكثر فاعلية لمواجهة الزحف الأمريكي ، وسعي روسيا بالمقابل لتطوير قدراتها العسكرية وتحالفاتها السياسية لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها ،منذ انهيار الاتحاد السوفيتي و حاولت تصحيح الخلل في التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وينتهي بشكل فاعل الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة النظام السياسي الدولي،وأهم معضلة واجهت روسيا تمثلت في كيفية صياغة سياسة خارجية وفق المرتكزات الجديدة في ظل انهيار شامل في مؤسسات الدولة من ناحية وفي ظل نظام دولي جديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى ، إذ تراجع الأداء الاقتصادي وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع الروسي وما يتبعها من متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وإدارية[1]، بالإضافة إلى الصراعات الاثنية، والتدخلات الخارجية ، مايثبت أن التغيير في المعتقدات الإيديولوجية أو في الأجهزة السياسية الحاكمة في الدولة يتبعه دائما التغيير في مضامين سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء ، وأن المصالح هي المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل المحددة للسلوك السياسي للدولة وهي التي تدفع بها لإعادة صياغة سلوكياتها الداخلية والخارجية دون الإخلال بقيمها وثوابتها التاريخية ، وفي الواقع لا يمكن بأي حال من الأحوال تشكيل تصور وفهم متكامل لمنطق سلوك خارجي لدولة معينة تجاه قضية أو منطقة محددة ما لم يتم التعرف على الخصائص العامة للسياسة التي جاءت في إطار هذا السلوك لا سيما عندما يتعلق الأمر بسلوك خارجي لدولة كبرى بمعنى آخر ينبغي معرفة أين يكون أي تصرف لدولة ما مضبوطا بقواعد وسيمات عامة محددة ومتماشية مع التطورات

[1] حروب سهام،**المرجع السابق**،ص 1 .

والتغيرات الكبرى لهذه الدولة تجاه العالم ومناطقه المختلفة وهنا تبرز السمات العامة المكرسة لخدمة السياسة الكبرى للدولة الفاعلة.[1]

والسمات الخارجية تتمثل في:

أولا– الواقعية : والتي تشبه الدولة بالفرد العادي بمعنى أنها عرضة للتغيير والتبديل مهما كان حجمها، وأن استمرار وجودها الحفاظ على كيانها كوحدة سياسية لها خصوصياتها مرتبط بمدى قدرت صناع القرار فيها على التكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدوليةِ،ولقد اتسمت السياسة الخارجية الروسية بقدر كبير من الواقعية من خلال سعي زعمائها إلى تبني سياسة نفعية عن طريق التخلي عن الحجج الإيديولوجية التي كانت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق تقوم عليها لا سيما في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة ، وانقسام دول العالم إلى كتلتين [2] ترفعان شعارات إيديولوجية متناقضة، قدمت خلالها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن المصالح الروسية وفي عملية اتخاذ القرارات السياسة الخارجية من خلال الاعتماد على الواقع الجديد لروسيا الاتحادية والمتغيرات[3]التي رافقت نشؤ الدولة الروسية مع المستجدات التي فرضها الواقع الدولي المتمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية في ظل تراجع إمكانات الحكومة الروسية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية ففي التقرير الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية الأمريكية أشارت فيه إلى أن 80% من الشعب الروسي يعيشون تحت خط الفقر.

وفي المجال العسكري يذكر وزير الدفاع الروسي الجنرال يخور زوديونوف أنه لا توجد كتيبة واحدة مستعدة للقتال ولو نظرنا إلى العمليات العسكرية في الشيشان كمؤشر لأدركنا أن هيكل القيادة الروسية بأكمله قد انهار أما على مستوى القيادة الاستراتيجية فقد وقعت العديد من أحداث التوتر العنيف في المواقع الإدارية العليا التي هزت بدورها الدولة والحكومة.

ثانيا– البراغماتية: حولت روسيا بناء علاقات جديدة مع دول العالم تختلف عن تلك التي كانت قائمة في العهد السوفيتي واستمرت في تطوير مبادئ جديدة للسياسة الخارجية الروسية من خلال إعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية بما يتفق والواقع الجديد لروسيا الاتحادية ، وذلك بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية، وتبعا لذلك بدأت

[1] صفاء حسين على،**المرجع السابق**،ص 21 .

[2] محمد السيد سليم،**التحولات الكبرى**،مجلة السياسة الدولية ،مصر،مركز الأهرامات،المجلد 42 ،العدد 70 ،ص 40

[3] لمى مضر الامارة ، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة** ، مجلة المستقبل ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد نيسان 362،سنة2009 م،ص 112، ص116 .

الحكومة الروسية في تبني قيم جديدة لاسيما وأنها قد إقترنت بمجموعة من الظروف والأزمات ، التي جعلتها تتخلى عن المبادئ القديمة التي كانت تتحكم في مسارات السياسة الخارجية الروسية لصالح القيم الجديدة التي سادت في المرحلة الحرجة والمتأزمة التي مرت بها القيادات الروسية إلى إظهار وتأكيد تخلى بلادهم عن الماضي الشيوعي ،حيث عمد والى تحجيم نشاط الحزب الشيوعي في روسيا،وأيضا إلغاء المادة الرابعة من الدستور السوفيتي التي كانت تنص على المبادئ الإيديولوجية الشيوعية الماركسية التي هيمنت على الإستراتيجية المتبعة مثل ضرورة العمل من أجل دعم ونصرة الاشتراكية الدولية.

وهذا ما أكد عليه بوتن بأن روسيا تسعى إلى بناء إستراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ البراغماتية ذات المزايا المشتركة للطرفين ،وهي سياسة ذات شفافية عالية تأخذ بالنظر اعتبار المصالح المشروعة للدولة الأخرى.

حيث تستوجب هذه السياسة مبادرات عديدة منها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الذي كان يظم أعداء الأمس في الحقبة السوفيتية والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية [1]

حيث عملت روسيا ومنذ تولى يلسن سدة الحكم على التقارب والتوجه نحو الغرب من خلال الإصلاحات التي شملت جميع الميادين والتي تقوم على المبادئ التالية:

– الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، اقتصاد السوق الحر وتكون على النموذج الغربي غير أن مسيرة يلسن هذه لم تكن سهلة البتة ولكنها ارتكزت على مبادئ منها :

*مبدأ التبادلية : وهو أن تقدم الولايات المتحدة منافع ومساعدات مادية مقابل سلوك روسيا الخارجي الموافق للإستراتيجية الأمريكية في العالم بحيث تكون مصالحها الإقليمية مضمونة ، خاصة منها قضايا[2] الأمن والسلم النووي بالإضافة الى الارتباط القوي بين تطبيق الإصلاحات في روسيا والدعم الاقتصادي من الغرب حيث قدم مساعدات وقروض لروسيا بسبب تخليها عن سياسة الاشتراكية وخاصة في الدول التي اتبعت نهجها .

ومنطقة أوراسيا التي تعرضت بسببها روسيا لكثير من الضغوطات الأمريكية والغربية، خاصة ما تعلق منها بتوسيع الناتو، الأنشطة النووية ، دعم انفصال واستقلال الجمهوريات السوفيتيةوهو يصطدم مع رغبة روسيا في المكانة الدولية،ورغبة الولايات والغرب في عدم نهوض إمبراطورية روسيا من جديد.

[1] حروب سهام ، **المرجع السابق**،ص 11-13

[2] عبد الناصر جنيدي، **بحث مقدم في صنع السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة**، جامعة الحاج لخضر باتنة 2006-2007 ، ص 20،ص21.

وقد كانت مناطق التوتر بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تخص مناطق التنافس في آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز، إضافة إلى الضغوطات المتمثلة في اللوبي النفطي والمالي في دفع هذه العلاقات نحو الاتجاه غربا والاندماج في تلك الدول الغربية، غير أن هذه العلاقة تخللتها حالة عدم الثقة المتبادلة بين الدولتينِ، خاصة في المجالات الإستراتيجية فيما يخص الأسلحة النووية وأيضا فيما يخص روسيا نفسها والرأي العام الداخلي والنخب السياسية المعارضة ترجع كل ذلك إلى تبني حكومة يلتسن لتوصيات الهيئات المالية الدولية دون حدود مما دفع الأوضاع الاقتصادية إلى حافة الانهيار ووصل الرئيس يلسن إلى حد اتهامه بالمساس بالأمن القومي نتيجة تبنيه لتوصيات الهيئات المالية الدولية، مما أفضى هذا الوضع إلى تنحي يلسين عن سدة الحكم ، وتولاه من بعده فلاديميربوتن والذي عمل على توضيح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية تجاه واشنطن' إذ عمل على استقرار الجبهة الداخلية بسبب التلازم بين السياستين الداخلية والخارجية للدولة ،حيث بدأ داخليا بمحاربة العدو القديم وهو الإرهاب المالي وعصب الفساد وتحقيق توافق يساند السياسة الجديدة ومحاربة الانفصال في القوقاز والشيشان ، بالإضافة إلى إعادة تحريك الآلة العسكرية، وما زاد الطين بلة حينما تولى الجمهوريين لمقاليد الإدارة الأمريكية ومنطلقهم هو السيادة المطلقة العسكرية والاقتصادية، غير أن زعماء الدولتين ممثلة في بوش وبوتن عملا إلى البحث عن التطور الايجابي بين الدولتين والي بناء الثقة من جديد بينهم ومحاولة إزالة مخلفات الحرب الباردة، وهذا ما أكده بوش في القمة الأولى في ليوليان في سوسا، وعمل به بوتن في 2001/09/11م عندما قرر تقديم الدعم الكامل للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب' حيث شكلت قضية الإرهاب وسبل مكافحته جانبا من جوانب الالتقاء في العلاقات الأمريكية الروسية، ففي الوقت الذي وظفت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الهدف لخدمة مصالحها في العالم عامة وفي منطقة الخليج العربي وآسيا خاصة استغلت روسيا أيضا هذا الموضوع بقصد توظيفه لصالح حروبها ضد الشيشان وجورجيا فضلا عن توظيف هذا الهدف وبخاصة بعد سلسلة الهجمات التي تعرضت لها روسيا،كعملية احتجاز الرهائن في مسرح موسكو حادثة الهجوم على المدرسة التي جعلت روسيا تندفع للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حروبها ضد الإرهاب وخاصة بعد ترحيبها بالحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان كما توجهت للتعاون مع الحلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب عندما أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفا نوف قائلا" بأن بلاده ستقدم دعما بحريا للسفن الحربية التابعة للحلف الأطلسي التي تقوم بدوريات في البحر الأبيض المتوسط لاعتراض الزوارق المشتبه في صلتها [1]

[1] عبد الناصر جنيدي،**المرجع السابق**، ص 23 .

بالإرهاب والتي بدأ بتسييرها الحلف لمراقبة السفن، كما توصلا في نفس العام إلى اتفاق على جدول زمني لإنهاء أعمال بناء المحطة بعد تأخير دام أعوام نتيجة اعتراض الإدارة الأمريكية إلا أن موقف روسيا كان داعما لصالح الموقف الإيراني واتفاقية التسليم التي توصلت إليها مع إيران والتي جاءت بعد نشر تقرير جديد للاستخبارات الأمريكية بشأن برنامج إيران النووي سوف يشجع العناد الإيراني حيال تدابير مجلس الأمن الأمر الذي دفع بوزير الخارجية لا فروف بالقول :<< لم يعد هناك مبرر اقتصادي لكي تستمر إيران ببرنامج تخصيب اليورانيوم مادامت روسيا تقوم بتسليم الوقود لمفاعل بوشهر>>.

ومع مجيء باراك أوباما إلى الرئاسة الأمريكية وميدفيديف في روسيا والتطور الذي أصاب العلاقات الروسية الأمريكية خاصة فيما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية من مشروع الدرع المضاد للصواريخ ،والتي أحدثت انفراجا للعلاقات الروسية الأمريكية، بدا الموقف الروسي يتجه نحو الاعتدال والاقتراب من وجهة النظر الأمريكية باتجاه برنامج إيران النووي وبدأت بعرض مشاريع كان من ضمنها استبدال وقف برنامج إيران النووي بأن تقوم موسكو بتخصيب اليورانيوم بالنيابة عنها إلا أن إيران رفضت ذلك ، وتعتبر أن تخصب اليورانيوم حق وطني وعملي خاضع للإدارة الوطنية وليس للإملاءات الأجنبية الخارجية .

لقد حاول بريجنسكي توضيح صورة التعامل الأمريكي مع روسيا وموقف الأخيرة من الانغماس في الشأن الدولي وفق الرؤية الأمريكية والغربية من خلال تشاؤمه بأنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية بلا أوروبا إغراء أو تغيير روسيا لأن ثورة روسيا يجب أن تأتي من الداخل ويتم ذلك من خلال إيجاد لمصالح مشتركة تفتح جسور من الثقة يمكن أن تكون محطة للعبور نحو الشراكة وهذه النظرية تشبه نظرية الاحتواء إلا أنها تتخذ سبلا جديدة يمكن من خلالها إقناع روسيا بالاندماج في المنظومة الغربية، أو لتحقيق هذه النظرية يقول بريجنسكي على نظرية تداعي الدومينو ويجد أوكرانيا الخطوة الأفضل في السلسلة ، ومن هنا فإن أولى تطبيق هذه النظرية وأهمها هي الحرب على الإرهاب لأنها يمكن أن تؤسس مشتركات ومصالح بين الجانبين تؤدي إلى انغماس روسي في الهواجس الأمنية الغربية.

إن أهمية الموقف الروسي ينبع من طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية وأهميتها لروسيا على الرغم من أن روسيا تعد واحدة من أعظم الشركاء التجاريين لإيران سواء على الجانب العسكري أو التجاري إلا أنها بقيت حريصة على أن لا تمتلك غيران السلاح النووي يهدف إلى عدم الإخلال بالتوازن الاستراتيجي، [1]

[1] عبد الناصر جنيدي،**المرجع السابق**، ص 13 .

إلا أنها من جهة أخرى تحاول أن تستخدم البرنامج النووي كورقة ضغط على الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بحيث تستطيع أن تحصل على موقف ودور شريك في حل الأزمة الإيرانية على غرار دورها في مكافحة الإرهاب وبشكل لا يتعارض مع مصالحها الاقتصادية وخاصة تجارة السلاح، وهذا الموقف الروسي يتوضح من خلال عدم اعتراض روسيا على تقديم الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن ووافق على جميع القرارات الاخرى المتعلقة بفرض العقوبات على إيران[1].

مما سبق يجعلنا نصل إلى حقيقة فحواها أن قضايا الخلاف التي تبدو في كثير من الأحيان قضايا مستعصية في العلاقات الأمريكية الروسية تتحول بسبب رغبة كلا الطرفين بالابتعاد عن أجواء حرب باردة جديدة إلى قضايا التعاون فموضوع روسيا هو الضغط وموضوع أمريكا المساومة، غير أن هذا التوافق لم يمنع من ظهور مؤشرات الاختلافات ضمن لعبة توازن المصالح ويظهر ذلك في مناطق الصراع في العراق وإيران وكوريا الشمالية والأمم المتحدة والشرق الأوسط .

فقد وجد الموقف الروسي صيغته المقتضبة في احد الخطابات العنيفة لبوتين في مؤتمر الأمن في ميونيخ في شباط / فبراير 2007 ، كان هجوما شرسا ضد الاحادية القطبية – اي الولايات المتحدة – التي كانت قد برزت على انها القوى العظمى الوحيدة المتبقية و تحت غطاء نشر الديمقراطية ، كانت الولايات النتحدة تستخدم القوة العسكرية في كافة انحاء الكوكب معرضة بذلك السلام العالمي للخطر .[2]

وهكذا تبقى العلاقات الدولية في مد وجزر ، أو ما يسمى بالسلام المتوتر وهو جوهر العلاقة الروسية الأمريكية .

---

[1] هالة خالد حميد،**المرجع السابق**،ص 13 .

2 وولتر لاكوير، ترجمة فواز زعرور ،**البوتينية روسيا و مستقبلها مع الغرب** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 2016 ، ص 159 .

الفصـل الثـالث

التوجه الأوراسي الجديد تجاه آسيا الوسطى ،الصين ، الشرق الأوسط .

الفصل الثالث: التوجه الأوراسي الجديد تجاه آسيا الوسطى،الصين، الشرق الأوسط

شهدت روسيا عقد التسعينات وهي الحقبة التي أعقبت مباشرة تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا، شهدت انطواء روسيا الاتحادية على الداخل وانغماسها بمشاكلها العديدة الناجمة عن الواقع الجديد وقد انطوى ذلك على عدم الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطي أو ما يدور في العالم الخارجي ، لكن وفي مطلع القرن الواحد والعشرين ، وتسلم بوتن سدة الحكم بدأ بتطلعه لأن تؤدي روسيا الاتحادية موقعها، ونفوذها من جديد كقوى عظمى،خاصة مع الدول التي كانت تحت سيطرتها في فترة الاتحاد السوفيتي أو الدول التي تسير في فلكها.

المبحث الأول : التعاون الاقتصادي والشراكة.

منذ تولي فلاديمير بوتن لمنصب الرئاسة استدارت روسيا لإثبات وجودها من جديد في الفضاء السوفيتي السابق، ومنها آسيا الوسطى ، والشرق الأوسط، إذ كان الحضور الروسي واضحا من جديد من خلال التواجد السياسي بالنسبة لآسيا الوسطى فقد كان:(إسناد الكرملين للأنظمة المتواجدة في السلطة ، وأيضا من خلال المستوى الجيوبلوتكي ، معاهدة الأمن الجماعي،ومنظمة شنغهاي للتعاون)،أما في المجال الاقتصادي فيشهد سيطرة الشركات الروسية على مصادر الطاقة (النفط– الغاز) وأنابيب نقلها إلى أوربا.

إن العودة الروسية لآسيا الوسطى ، تؤكد رغبة موسكو لإبقاء سيطرتها على تلك الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ولاستمرار ذلك التأثير طبقا لمبادئ القوة الناعمة (Sof pawer) بغية الاستمرارية في السيطرة على الأوضاع غير المستمرة، وقد بدأت ملامح العودةالإستراتيجية الروسية للفضاء السوفيتي السابق ، وذلك مع إنشاء (كومنولث الدول المستقلة (CIS) في 1990م والذي يعد المجال الحيوي للمصالح الروسية ، إستادا إلى ذلك تم إيجاز مواقع في كازاخستان وبقاء قطعات عسكرية روسية في كل من قرغيستان وطجكستان على طوال الحدود مع الصين إيران و أفغانستان وأيضا مشاركات القوات الروسية في الحرب الأهلية الطاجكية (1992–1996) إن تبوء رئيس الوزراء فلاديمير بوتن لمنصب الرئاسة في روسيا ، ولاسيما بعد تنامي الشعور القومي الروسي والذي جاء بعد العديد من الصفعات الغربية لروسيا المتمثلة بتقليص الدعم الاقتصادي والموقف الحرب في الشيشان وقصف حلف الناتو لصربيا والموقف تجاه كوسوفو [1] ، إن ذلك قد وقع بالقيادة الروسية لإعادة التفكير والاهتمام بآسيا الوسطى كأسبقية مقدمة في إعادة مكانة روسيا العالمية .

[1] طالب حسين حافظ ،**المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقة القوقاز (آسيا الوسطى والقوقاز)**، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 23(2) ، 2012م، ص 438، ص439

وهكذا تمت زيارة بوتن إلى طاجيكستان وأوزبكستان في عام 1999م نومن ثم أوزبكستان وتركمانستان في عام200م ، وقد انعكست هذه الاهتمامات إلى تطوير العلاقات بدول الكومنولث في المنطقة وأيضا مع دول الإقليم الصين الهند وإيران حيث تم التأكيد على تقوية الأواصر الأمنية مع دول الكومنولث لمواجهة التهديدات الإرهابية في دول القوقاز وآسيا الوسطى ،وأيضا محاولة السيطرة على مكان الطاقة في بحر قزوين.

مجالات التعاون:

إن عودة روسيا الاتحادية لمنطقة آسيا الوسطى لم تكن مقتصرة على الجانب السياسي فقط ،ولكنها اشتملت أيضا على التعاون العسكري والاستراتيجي الثنائي على مستوي المنطقة أيضا ، وكانت الأسباب وراء إستراتيجية روسيا الجديدة هذه متعددة سياسة بوتن والتي اتسمت بالنفعية ، أشارت إلى أن الاتحاد بين دول آسيا الوسطى لا يمكن لوحده أن يبدر العلاقات بين تلك الدول ،حيث يمكن للرغبة السياسية والوسائل المالية أن تؤدي دورها ، ولهذا يجب البحث عن أطراف للمشاركة في هذه المسؤولية ، ومن ضمن الحلفاء الآسيويين كان هناك الصين وإيران ، كما أن الواقعة الروسية تضمنت الموافقة على التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى ضمن الجهد الخاص بالحرب في و أفغانستان وهكذا كان أيضا إنشاء قاعدتين عسكريتين أمريكيتين في قرغيزستان وأوز باكستان ضمن إطار "اللعبة الكبرى " في المنطقة ، وبالاستفادة من انكماش العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا الوسطى منذ عام 2003م فقد وضعت روسيا إستراتيجية خاصة لاحتواء النفوذ الغربي في المنطقة، فصفحة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية أفسحت لروسيا طريق النفوذ الاستراتيجي في هذا القطاع تضمن المساعدة بصورة شاملة من روسيا حيث الجيوش في جمهوريات آسيا الوسطى رديئة التدريب وتعاني من نقص واضح في المعدات والتجهيزات ومستوى عالي من الفساد وأيضا نقص في الأفراد والمعنويات نتيجة ظروف المعيشة الصعبة.[1]

إن روسيا الاتحادية تحذوها رغبة قوية في إعادة تواجدها العسكري وفي أراضي آسيا الوسطى لموازنة التعاون المقابل مع الناتو حيث أن الدول الإسلامية الخمسة في آسيا الوسطى قد أضحت أعضاء في <<المشاركة من أجل السلام عام 1999م>> وكذلك إيقاف المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة أما مجال الطاقة النفط الغاز والأنابيب الناقلة ، فإن أمن الطاقة يعد من القضايا التي تحتل الأولوية والتركيز عليه تمليه عدة عوامل ن وسيكون لأهمية المزايدة لقضايا أمن الطاقة العديد من الارتدادات

[1] طالب حسين حافظ، **المرجع السابق** ، ص 439

الجيوستراتيجية ، فمن المرجح أن يعمل الصراع من أجل الحصول على مصادر الطاقة والسيطرة عليها على زيادات التوترات بين الجهات الفاعلة الرئيسة في أسواق الطاقة العالمية والتي يمكن أن تؤدي إلى وقوع نزاعات ، وهناك ثلاث مصادر للتوتر ضمن هذا المجال وهي المصالح المتبادلة على صعيد الطاقة للدول المستهلكة ، والمنافسة بينها في أسواق الطاقة العالمية.

1- العلاقة بين المنتجين والمستهلكين والمخاوف من استخدام الطاقة كسلاح النزاعات الحدودية على ملكية مصادر الطاقة

لقد أدت الوفرة في احتياطات النفط والغاز في المناطق التقليدية التي تشهد المنافسة بين القوى العظمى وفي المقدمة منها منطقة آسيا الوسطى ، إلى المنافسة بين الدول على الحصول على هذه المصادر وعلى مسارات خطوط الأنابيب أيضا كما في حالة بحر قزوين وتعمل روسيا جاهدة من أجل حماية مصادر دخل الطاقة التي تشكل ثلثي صادرات البلاد من خلال بيع الغز الطبيعي النفط والسيطرة على مسارات الأنابيب ، وانطلاقا من هذا الأمر فقد توصل الرئيس الروسي بوتن مع رئيس الدولة الأمريكية إسلام كريوف إلى اتفاق في 2008م بخصوص إنشاء خط أنابيب جديد للغاز الطبيعي يتصل بتركمانستان مع القدرة على استيعاب مرور(30) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا عبر الأراضي الروسية فروسيا لديها نظام شبكة خطوط النقل للغاز الطبيعي تصل إلى أوربا ،ومن أجل توصيل الغاز عبر هذه الشبكة ، فقد وقعت روسيا وتركمانستان في 2008م اتفاقا لنقل (80) مليار متر مكعب سنويا من تركمانستان عبر الأراضي الروسية ولمدة 25سنة كما أن روسيا لا يمكن لها أن تغمض عينيها عن الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم.

كما تعتبر زيارة بوتن للصين التأكيد على ناحيتين هامتين:

1- أن بجوار روسيا سوقا هائلة لتصريف الغاز والنفط وقد تم الاتفاق مع الصين على أسعار التصدير

أن لروسيا الحق في أن تكون لديها اتجاه طاقي بديل لأوروبا وبوسعها ،وهي الدولة الاور آسيوية [1] .

أن تؤثر على هذا النحو سواء الغرب أو الشرق،وأن الضغوطات الروسية، الصينية عكست رغبة الجانب الصيني في التواجد فعليا في حقل الاستثمارات الروسية، حيث أشار الزعيم الصيني هوشي تاو فيها إلى أن 14 مليار دولار من الاستثمارات الصينية سوف توظف في الاقتصاد الروسي صحيح أن

[1] طالب حسين حافظ، **المرجع السابق**، ص 439

ذلك سوف يتم بعد فترة طويلة جدا عام 2010–2015 لقد تزايدت نزعت الاستثمارات الآسيوية، كما أشار الزعيم الصيني إلى أن بلاده لا تكتفي بالحصول على النفط والغاز من سبيريا بل أن تتعاون مع روسيا في استخراجها من الأراضي الروسية ، وهذا يعني –على ما يبدو أن مبلغ 14 مليار دولار أو على الأقل القسم الأكبر منه سوف يستثمر في المجتمع السيبيري من الطاقة والوقود ، هذا بالإضافة إلى رغبة الصين بالاستثمار في بعض المناطق الروسية بما فيها الشيشان التي تنتظر أن تصل الدفعة الأولى من الاستثمارات الصينية فيها إلى 500مليون دولار.

وفيما يتعلق بالجانب العسكري من التجارة الروسية الصينية: فإن زيادة حجمها لا تزال قائمة من خلال إبرام صفقات شراء جديدة أما من حيث الاستثمارات الصينية في هذا المجال فيبدو أنها آخذة في التقليص ،وكما سبق فإن الصين أنقذت عمليا المجمع الصناعي الحربي الروسي في التسعينات بالإضافة إلى الهند .

أما في مجال الاتصالات والصناعة الكيماوية والخفيفة والنقل والسيارات وهي مجالات تصبح أكثر جاذبية للاستثمارات الصينية الكبيرة إلى جانب الاتجاهين(الطاقوي والعسكري) ، وتولى الصين أهمية كبيرة خاصة للخط العابر لسيبيريا الذي من شأنه أن يسهل عملية تصدير (ترانزيت) البضائع الصينية إلى أوروبا عبر روسيا،وكانت هذه عقب زيارة بوتن للصين ،إضافة إلى الطموح إلى التعاون في مجال الآليات التكنولوجية بين روسيا والصين غير أن هناك معوقات عدة منها:

أن روسيا مازالت تستعد للدخول لمنظمة التجارة العالمية والتكيف مع شروطها غير أن الصين قطعت شوطا بعيدا في هذا الطريق وفيما يتعلق بالسياسية الروسية–الصينية فإن أساسها واضح إلى حد ما ويكمن في التالي:

التوزع الجيوسياسي للنوى العالمية ، وكفاح موسكو وبكين من أجل تحقيق صيغتهما من تعددية الأقطاب ،وإذا كان هذا الكفاح في الماضي قد اقتصر على مستوى البيانات في الأغلب ، فإنه تأكد في عام 2005م من خلال المناورات العسكرية المشتركة التي أثارت استياء العالم والولايات المتحدة بشكل خاص، إن موسكو وبكين وتدعمان رؤيتهما للعالم متعدد الأقطاب بوضعها [1] الاستراتيجي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي كنوع من مركز القوة بديل عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الواضح أن موسكو وبكين توليان اهتماما متزايدا لكنه غير رسمي لتنفيذ مبدأهما في ((ردع)) الولايات المتحدة

[1] س.غلوزياتين: **عودةروسيا إلى الشرق الكبير**،ترجمةهشام حمادي،الناشردار المدى،الطبعةالأولى،سنة2012،ص 340، ص 341 ، ص 343 ، ص 344 .

الأمريكية وحلفائها على المستوى الكوني والإقليمي أما عن نظرة الرئيس إلى الشرق الأوسط الأدنى شمال شرق آسيا–وآسيا الوسطى ،أكد زعيما البلدين في أكثر من مناسبة أن لإيران الحق في امتلاك الذرة، لكن لا يحق لها الامتلاك غير الشرعي للسلاح النووي ،ومن الواضح أن الاختراعات الروسية وحدها لم تعد كافية لتطبيع الوضع (المقصود فكرة المنشآت المشتركة للتخصيب) ، يعني أن موسكو وبكين يبنيان سياسة متوازية، لا تميل إلى الولايات المتحدة ولا إلى إيران،وتنفيان بذلك الإشاعات التي يروج لها بقطع وعود لطهران وذلك في إطار عمليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية– ويعتبر هذا أسوء توجيه((ضربات وقائية)) من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[1]

إن روسيا الاتحادية مازالت الشريك التجاري الأساسي في آسيا الوسطى ففي عام 2006م أصبحت أهم شريك تجاري لكازاخستان زادت المبادلات التجارية عن 10مليار دولار أمريكي وهي الشريك التجاري الثاني لقيرغيرستان ،وفيتكمانستان توازي تجارتها مع تركيا ،إيران وباقي دول أوربا أما في طاجكستان فهي تحتل المرتبة الأولى في الواردات.

لقد كان إنشاء خط الأنابيب باكو– تليسي– جيهان(Btc) منذ عام 1999 نكسة قوية للدبلوماسية الروسية ، مما حفر الطموح الروسي لإنشاء خطوط جديدة تضمن فوائدها الخاصة ،لذلك في عام 2001م اتفقت ثلاث من أمهات الشركات الروسية في مجال الطاقة : يكوس، لوك أويل وغاز بروم لإنشاء كونسورتيوم خط أنابيب قزوين cospaian piplin comsortuin لنقل النفط إلى نوفورسيسك تناغما مع تصريح الرئيس بوتن باعتبار بحر قزوين منطقة مصالح حيوية لروسيا، ولذلك فمنذ عام 2003م فإن العديد من الشركات الغربية التي سبقت لها الاستثمار في المنطقةقد استبدلت بالشركات الروسية التي نجحت في الحصول على اتفاقيات تمييزية طويلة الأمد تكاد تكون احتكارية بخصوص تصدير خامات الطاقة في آسيا الوسطى ، فشركة بروم مثلا وقعت في العام 2002م اتفاقية مع أوزبكستان وفي العام 2004م وقعت شركة لوكا ويل الروسية عقد مشاركة مع أوزبكستان للتنقيب عن الغاز لمدة (20)عام ،وفي 2006م تم توقيع عقد مشاركة باستثمار مصادر الطاقة في بحر أورال بين شركة لوك أويل الروسية وكرنسوريتوم علمي من أوز باكستان وماليزيا والصين وكوريا .

كما أن هناك العديد من الاتفاقيات الأخرى مع سائر دول آسيا الوسطى ، فقد أصبحت روسا المهيمنة بصورة واسعة على تصدير مصادر الطاقة(النفط–الغاز) من تلك الدول ففي قطاع الغاز ،تهيمن روسيا علة مانسبته100 % من الإنتاج الكزاخي والاوزبكي من خلال شبكة أنابيب شركة غاز بروم ،[1]

[1] س.غلوزياتين: **المرجع السابق** ص 343

كما أن الشركات الروسية تستثمر أيضا في قاع الكهرباء،وذلك بإنشاء شبكة واسعة تمتد من الشمال إلى الجنوب لتغطي الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى ،لاسيما أن العديد من الشركات الروسية الكبرى بغية تسديد ديونها المقدرة بملايين الدولارات ،وأصبحت روسيا أيضا حاضرة أكثر في مجال الصناعة كصناعة المعادن ، فآسيا الوسطى ثمينة بمنجم الذهب ، اليورانيوم ، النحاس ، الزنك ، الحديد...الخ، فالعديد من الشركات الروسية بدأت تساهم في هذه الصناعة بالرغم من المنافسة الشديدة من الشركات الأوربية والأمريكية وأيضا من الشركات الوطنية الحكومية، ويعتبر الاستثمار في مجال اليورانيوم الأشد حيوية وذا أبعاد إستراتيجية في العام 2006م اقترح الرئيس الروسي بوتن إنشاء << كتلة أوراسيا النووية EurasaianNuclearBloc>>لتوحد دول المنطقة لاسيما كازاخستان التي تسعى لتصبح واحدة من المنتجين في العالم بحلول العام 2010م وذلك بزيادة الإنتاج السنوي من 3000الى 1200طن ، وكذلك أوزبكستان المنتج الأكبر لليورانيوم المستخدم في المجمع العسكري الصناعي السوفيتي، كل هذه الاتفاقيات الاقتصادية وغيرها ساعدت موسكو للبقاء بقوة وبمؤشرات واضحة في آسيا الوسطى ، قد وجدت حلا لأهدافها المتعددة في :

1- استمرار التأثير السياسي في أنظمة دول آسيا الوسطى من خلال السيطرة على مصادر الخامات العمل على تطوير وسائل النقل لمصادر الطاقة (النفط- الغاز) والسيطرة عليها من هذه الدول المغلقة.

2- العمل على تقليل المنافسة عبر الصين إيران وافغنستان وتركيا

تأمين المتطلبات المتزايدة لمصادر الطاقة في أوروبا .[1]

كان من الواضح أن روسيا ومنذ عام 200م قد استخدمت نفوذها في آسيا الوسطى باستخدامها مزيج من التكتيكات الإستراتيجية والوسائل الاقتصادية من خلال العائدات الضخمة من مبيعات النفط والغاز إلى خلق مستوى عال من التأثير والهيمنة الروسية، ويعد هذا التقارب رسالة موجهة من يلسن إلى الغرب بأنه بإمكان روسيا التوجه باتجاه الشرق،وانه قد لا يتمسك بالتوجه الغربي، أما الدول الاخري والتي منها الصين فكانت دوافعها أمنية وهي مواجهة حركات التطرف في آسيا الوسطى، لذا كان هذا التقارب وهكذا فإن تواجد القوى المؤثرة لروسيا الاتحادية في الفضاء السوفيتي سابقا في آسيا الوسطى قد أعطاها دون شك تأثير أعظم في المشهد العالمي.[2]

---

[1] س.غلوزياتين: **المرجع السابق** ص 343

[2] نورهان الشيخ ، **المرجع السابق**، ص 94 ، ص 95.

أما عن علاقات روسيا بالعالم العربي ،فهي تحاول أن تتعامل معه ككيان إقليمي ،وتختلف في ذلك مع دول كبري ترفض مفهوم العالم العربي(الوطن العربي)،وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر يراوح مابين((الشرق الأوسط الكبير...الخ)) ،وغيرها من الطروحات والمشاريع الخاصة بهذه المنطقة واستكمالا لمحو هويتها،وربطها بمنظومة الدول الغربية،غير أنه من مميزات السياسة الروسية تأييدها لفكرة الإصلاح من الداخل،وقد أظهرت تحفظات على مشروع تشجيع الديمقراطيات القادمة من الخارج ،واستخدامها كذريعة للتدخل و يمكن رصد حركة العلاقات الروسية العربية وحصرها في الاتجاهات الاقتصادية والشراكة،ومحاولة كسر احتكار الغرب[1].

إن تاريخ العلاقات الروسية السورية بعد عام 1991 م غني ومتنوع وبحلول عام 2000م كانت هذه العلاقات تقوم على قاعدة حقوقية واقتصادية واسعة بما فيه الكفاية، حيث أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين روسا والاتحاد السوفيتي سابقا 1999 ، وبمساعدة التحاد السوفيتي الاقتصادية والفنية بني في سوريا نحو 80من المرافق الضخمة بما فيها سد الفرات ومجموعة المنشآت الهيدروتكنيكية، "والبعث" " ومحطة تشرين" الحرارية ومد حوالي ألفي كم من خطوط السكك الحديدية و38ألف كم من خطوط الكهرباء، ثم إن آلاف السوريين درسو في المعاهد والجامعات السوفيتية والروسية ، ومن الناحية الشكلية لا يزال مفعول معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة في عام 1980م ساريا، أما مع بداية التسعينات طرأ انخفاض على حجم التبادل التجاري بين البلدين وتوقف التعاون في عديد المجالات ، ومن أجل تسوية الوضع تم التوقيع على اتفاقية جديدة حول التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني عام 1993م، أما في سنة 2000م تم التوقيع على برنامج طويل الأمد لتنفيذها، وفي عام 2002 منها طرأ تطور قليل على التبادل التجاري[2]بين موسكو ودمشق ووصل الى185 مليون دولار مقابل 163مليون دولار في عام 2001م ، حيث خصصت 130.5 مليون دولار منها 185 مليون دولار للصادرات الروسية،و62.4 مليون دولار للواردات ،وفي الوقت الحاضر تؤمن المرافق الطاقية التي بنيت بالمساعدة الروسية 20% من حاجة البلاد الى الطاقة الكهربائية و30%من استخراج النفط في عام 1999م قام الرئيس الراحل حافظ الأسد بزيارة رسمية لموسكو وردها وزير الخارجية الروسي إ.إيفانوف بزيارتين إلى سوريا في إطار المهمة السلمية لتسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ، وبعد تولي ديمتري مدفيديف وفي سنة 2010 جرى الحديث فيها عن الشراكة الإستراتيجية بين البلدين،وكانت سوريا دولة مستوردة للأسلحة السورية لفترة

[1]العماد داود عبد الله راجحة،**دراسات دولية**، العدد الثاني،مركز الدراسات العسكرية،دمشق 2013 ص 118
[2]نورهان الشيخ،**المرجع السابق**،ص 76-77

طويلة ،وما حصل بعد مجيء بشار الأسد وبوتن إلى السلطة عام2000م هو ازدياد تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة ، وفقا لـ ((معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام)) شكلت روسيا 78% من مشتريات سوريا عام 2007م إلى 2010م ،وفي 2007م إلى 2010م وصلت 7.4 مليار وفقا لصحيفة موسكو تايمز، إضافة إلى ذلك استثمرت الشركات الروسية ما مجموعه 20 مليار دولار في سوريا منذ عام 2009م ، علما بان حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2008م تجاوز ملياري دولار كذلك تتمحور أهمية العلاقة الروسية السورية في مساندة روسيا للنظام السوري لمواجهة العقوبات المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[1]بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري ، وكذلك أكسبها ثقلا استراتيجيا في مواجهة إسرائيل مما يمكنها الضغط عليها في مسار التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في جورجيا عام 2008م .

وقد كانت زيارة الرئيس فلاديمير بوتن لدمشق عام 2010م أهمية خاصة حيث فسرت بأنها إعلان واضح وصريح للدعم الروسي لسوريا من جهة ،ودفع عملية السلام إلى الأمام من جهة أخرى ، كما اعتبرت هذه الزيارة تحولا مهما في السياسة الخارجية الروسية بحق وحاولت توظيفها لخدمة المصالح السورية ،حيث توافرت عدة اعتبارات تجعل روسيا بحاجة إلى سوريا ، من بينها ما تتوافر عليه سوريا من إمكانات للقيام بدور مباشر في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ، والذي يتكامل مع الدور الروسي للتقليل من التغلغل الأمريكي و الاسرائلي ، وهي الرؤية الإستراتيجية لسوريا والتي صاغها الرئيس السوري خلال عام 2009م تكون فيها سوريا ممرا ومعبرا بين أربع بحار : الخليج العربي ، البحر المتوسط ، بحر قزوين ، والبحر الأسود لذلك فهي تصبح أداة ربط بين تركيا شمالا ، والأردن جنوبا ،وبين العراق شرقا ، والبحر المتوسط غربا ، كما يمكن الاعتماد على جسور في المحيط الإقليمي لتوسيع شبكة الربط لتصل إلى القوقاز شمالا ، والخليج جنوبا ، والى إيران شرقا وأوربا غربا.

وبما أن سوريا تعد أحدى أهم الشركاء التجاريين لروسيا ، حيث ارتفعت حجم المبادلات التجارية عام 2011م إلى 1.92 مليار دولار بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010م، ضف إلى ذلك امتلاك روسيا قاعدة بحرية في ميناء طرطوس السوري على شواطئ البحر الأبيض المتوسط[2]

وهي موجودة منذ عام 1971م ، بموجب اتفاقية بين البلدين وقد كلف استمرار هذه القاعدة إعفاء سوريامن ديون تقدر ب 98 مليار دولار عام 2006م ، كما حصلت روسيا على بعض التسهيلات من

[1]سهام فتحي سليمان أبومصطفى، **الأزمة السورية في ظل تحول – التوازنات الإقليمية**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر – غزة، 2015 ، ص 124 .

[2]احمد دياب، **سياسة روسا والأزمة السورية**،مجلة العرب الدولية، العدد 1588 لسنة أكتوبر ، 2013 ، ص 152.

الأنظمة كما تعتبر سوريا إحدى أهم الدول المهمة للتعاون الروسي في المجال الاقتصادي، بالرغم من الأزمات التي مرت بها سوريا وخاصة منها التي عرفتها في سنة 2011م نتيجة الاحتجاجات الشعبية التي طرأت ثم تطورت إلى أزمة داخلية ولدت بدورها حالة من الاختناق بحجة إهمال الأقليات السورية في الممارسات السياسية وعدم الاكتراث لها ، لأن سوريا تركيبتها البشرية متنوعة الأديان والطوائف،مما أدت تداعياتها إلى فقدانها لمؤسساتها السياسية والاقتصادية التي عطلت قدرتها على التطور لتواكب تطلعات ومصالح الإمكانيات الجديدة للمجتمع، ضف إلى ذلك سيناريوهات العلاقات الروسية – السورية(2006–2008) في سياق تطور الوضع الإقليمي للمنطقة العربية والصراع العربي الأمريكي – الإسرائيلي ، وخاصة في كل من (العراق، النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي) وتطور سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة.

ولأن سوريا تعتبر نقطة إستراتيجية في تعزيز مصالح روسيا السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم العربي[1]من أجل استعادة روسيا مواقعها الضائعة في هذه الدولة ، و الحفاظ على التعاون العسكري التقني الطاقي وحل مشكلة الديون والدعم السياسي الذي تقدمه روسيا لسوريا سواء على المستوى الدولي (مجلس الأمن) أو على مستوى العلاقات الروسية – الأمريكية والروسية والإسرائيلية

والعلاقات الثنائية الأخرى ذات الصلة بالموضوع السوري.[2]

يتضح مما سبق انه بالرغم من التحولات التي شهدتها البنية الداخلية لروسيا من تراجع وانحسار خلال عقدالتسعينات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، إلا أنها بدأت في تفعيل دورها من جديد من خلالتطوير علاقاتها مع الدول وخاصة منها حلفائها التقليديين غي الموالين للسياسة الأمريكيةوقد كانت سوريا ركننا مهما في إستراتيجية روسيا تجاه الشرق الأوسط ، أو ما سمي إلى وقت قريب بـ الشرق الأدنى الموسع.

أما عن السياسة الروسية تجاه للعراق :

فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والعراق كغيره من الدول العربية التي كانت تحت النفوذ البريطاني عقب الحرب لعالمية الثانية عندما دفعت ظروف الحرب إلى التحالف مع الحلفاء

[1]أحمد دياب، **المرجع السابق**،ص 152 .

[2]ويقصد بالشرق الأدنى الموسع إجمال المناطق التالية : الشرق الأوسط (إيران، أفغانستان) والشرق الادني ((التقليدي)) (سوريا ،العراق ،فلسطين،الأردن،لبنان،مصر،ومنطقة الخليج العربي (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية ،قطر،البحرين،عمان)،ومنطقة المغرب الجزائر، تونس، ومراكش ،ليبيا، موريتانيا) ،انظرس.غلوزياتينن، ترجمة هشام حمادي،الصفحة 94استخدم هذا المصطلح في علم السياسة العالمي والروسي إلى عهد غير بعيد

(الولايات المتحدة ، بريطانيا ،وفرنسا) وتشكل ما يسمى بالجبهة الديمقراطية في مواجهة الخطر الألماني بقيادة هتلر الأمر الذي حد من مخاوف بريطانيا من المد الشيوعي ، فأعطت الضوء الأخضر لمستعمراتها ومناطق نفوذها بإقامة علاقات رسمية محدودة مع الاتحاد السوفيتي، فتم إقامة العلاقات مع المملكة العراقية عام 1944م.

وفي إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، ظلت العلاقات الروسية العراقية محدودة نتيجة انتشار الشيوعية في العراق والبلدان العربية، وبما أن العراق وقف موقف المعارض للسياسات الحكومات المتعاقبة مما أدى إلى تشدد تلك الحكومات في علاقاتها مع التحاد السوفيتي نتيجة الاعتقاد بأنه يدعم الحركات الشيوعية في العراق إلى جانب انضمام العراق إلى "قيادة الشرق الأوسط" الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية 1901م ثم انضمت إليه عديد الدول وأطلق عليه "حلف بغداد".

وبعد سقوط نظام المالكي وقيام ثورة 1908م في العراق سارع الاتحاد السوفيتي للاعتراف بالحكومة التي شكلتها الثورة بعد يوم واحد من قيامها ، وأعيدت العلاقات بين البلدين خاصة بعد انسحاب العراق من حلف بغداد وهو ما ابرم من اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي لتسليح الجيش العراقي بأسلحة متطورة في 22نوفمبر 1909م ولم يؤثر الانقلاب الذي قام به حزب" البعث "في 1968م على العلاقات الروسية العراقية [1]غير أن ذلك لم يؤثر على تعاون البلدين وتم توقيع اتفاقية 1969م في مجال الصناعة النفطية ،إضافة إلى الدعم الذي حصل إليه العراق خاصة بعد زيارة صدام حسين الاتحاد السوفيتي وكان نائب الرئيس آنذاك ، وأصبح العراق في فترة 1908– 1990 أهم مستوردي الأسلحة السوفيتية ،وقد بلغ حجم المبيعات30.5 مليون دولار، إضافة إلى التدريب العسكري، أيضا التعاون في المجال الاقتصادي ، حيث أنشأت العراق حوالي 48 مشروعا تنمويا ، في مجالات متعددة ثم تراجعت سنة 1980عندما تعاملت العراق مع فرنسا في ما يخص البرنامج النووي مركز الأبحاث اوزيراك في توتية عام 1955م ،وصاحب ذلك غزو العراق للكويت عام 1990م ،رفض ذلك الاتحاد السوفيتي وطالب العراق بالانسحاب ووافق على فرض عقوبات على العراق وارتبط هذا بانهيار الاتحاد السوفيتي في 31 ديسمبر 1991م بقيادة ميخائيل خورباتشوف ، ثم شهد الموقف الروسي تغييرا في موقفه في فترة ما بعد الغزو العراقي للكويت حيث أيدت العراق وحاولت التخفيف من العقوبات المفروضة على العراق للتضييق عليها وفي 2001م

[1]نورهان الشيخ ، **السياسة الروسية في القرن الحادي والعشرين**، مركز الدراسات الاوربية ،جامعة القاهرة، 2010 ، ص 118، ص 120 .

طرحت روسيا مشروع قرار داخل مجلس الأمن يرتبط بتجميد العقوبات الدولية مع ضرورة نشر منظومة للرقابة على نزع السلاح من العراق ، غير أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية رفضت ذلك ورفضت أيضا استخدام القوة ضد العراق،الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية 1993م وفي عام 1998 و2001م .

ومن ناحية أخرى تغير مضمون التعاون التنائي بين البلدين بعد فرض العقوبات الدولية على العراق فتراجع التعاون العسكري التقني وتركز في المجال الاقتصادي حيث كانت روسيا تصدر للعراق سيارات الشحن "كاماز" والحافلات وعربات القطار ،وقضبان السكك الحديدية والأنابيب وغيرها.

وواصلت الشركات النفطية الروسية عملها في العراق بعد عام 1991م ، وبلغ عدد الشركات الروسية العاملة في العراق قبل الاحتلال الأمريكي 39 شركة روسية بلغت حصة 20شركة منها في استخراج النفط العراقي 40 %من إجمالي الإنتاج العراقي وفي سنة 1993م تم توقيع ثلاث اتفاقيات عراقية – روسية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني لأول مرة بعد فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي ،كما تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الروسية – العراقية على المستوى الحكومتين للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني ، والتي عقدت منذ سبتمبر 1994م اجتماعات ووفقا للبيانات الصادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية في روسيا الاتحادية فإن الحجم الأصلي للصفقات المعقودة بهدف توريد السلع إلى العراق من روسيا ودول أخرى بوساطة روسية بلغ 1.5 مليار دولار كما بلغ حجم التداول السلعي لدى الشركات الروسية العاملة في العراق قبل الاحتلال الأمريكي 7.73 مليار دولار وكانت روسيا تتقدم الدول الأخرى في مجال التداول السلعي في العراق على الصعيد الاقتصادي الخارجي ، وقد بلغت حصتها فيه نسبة 15% .

ورغم الجهود المبذولة من طرف روسيا للحيلولة دون الاحتلال الأمريكي للعراق ،إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطت وتجاوزت ،منتهكة بذلك الشرعنة الدولية والقانون الدولي، لان روسيا أدركت خلالها أن احتلال أمريكا للعراق أصبح أمرا واقعا وأن تحقيق المصالح الاقتصادية في العراق رهنا بتحقيق الاستقرار السياسي فيه من ناحية والتعاون في حدود ما مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى بات أمرا حتميا ، حيث أصبح من المستحيل على أي قوة دولية الدخول للعراق إلا من البوابة الأمريكية [1]

[1] نورهان الشيخ، **المرجع السابق** ، ص 162-163

وفي ظل هذه الظروف وافقت روسيا على المقترح الأمريكي برفع العقوبات المفروضة على العراق باستثناء تلك العسكرية (قرار مجلس الأمن رقم 1483) في مقابل احترام الديون المستحقة لروسيا وعقودها المبرمة سابقا في العراق، وأعلن وزير الخارجية الروسي في 2002م استعادة روسيا استئناف الاتصالات مع المجلس الحاكم بالعراق المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شاركت روسيا في الجهود الدولية والإقليمية لاحتواء الأزمة العراقية وتحقيق الاستقرار به وكل ذلك راجع لاعتبارات اقتصادية وإستراتيجية تتوفر فيها المصالح الروسية، فالاعتبارات الاقتصادية هي المحدد الحاكم لسياسة روسيا تجاه العراق وقد كان حرصها وسعيها لرفع العقوبات عن العراق في التسعينات نتيجة إضرارها المباشر بالمصالح الروسية حيث قدرت خسائرها خلال حقبة التسعينات من جراء هذه العقوبات بنحو30 م دولار وقد ترتب عن الأزمة العراقية وقف العراق عن سداد ديونها لروسيا (8 بليون دولار) وتأجيل دخول مجموعة من العقود المبرمة بين روسيا والعراق بنحو20 مليون دولار لحين رفع العقوبات عن العراق كان من أبرزها اتفاق استمرار حقول النفط في غرب القرمة جنوب العراق بقيمة حوالي 3.8 بليون دولار ، وتم توقيع الاتفاق في مارس 1997م وكان من المفترض أن يجري التطوير على أساس المشاركة في الإنتاج والذي يقدر بـ600 ألف برميل يوميا على أن يكون نصيب الجانب الروسي 75% والعراقي 25% هذا إلى جانب العقود الخاصة باستثمار حقول شامل الرملية واستكمال خطوط الأنابيب بين بغداد والناصرة ، وكانت هناك مكاتب دائمة لـ39 شركة روسية في العراق تعادل حصة 20 منها نحو40% من النفط العراقي المباع في السوق العلمية ،يضاف إلى هذا أن العراق كان سوقا أساسيا للسلاح الروسي ، فقد قدمت روسيا للعراق أسلحة تقدر بـ2.5 بليون دولار أثناء حربها مع إيران إضافة إلى مدها بقطع الغيار والخبراء وقيامها بالتدريب عند رفع العقوبات[1]وبعد الاحتلال الأمريكي كان من الصعب تصور فرصة لتعاون اقتصادي وعسكري حقيقي ومجدي اقتصاديا بين العراق وروسيا، لأن النفط يساهم بنحو 13 % من إجمالي الناتج المحلي الروسي أي انخفاض 1دولار في سعر برميل النفط يصيب الخزانة الروسية بخسارة تتراوح مابين 1- 1.4 مليار دولار سنويا لذلك يسعى للحفاظ على الحد الأدنى لأسعار النفط ، وفي مارس 2009م بحث سيرجى مولجا مدير عام شركة "نيخنو" "بروم اكسبوت" الروسية وزير الكهرباء العراقي كريم وحيد استئناف إعادة بناء و تجهيز المحطات الكهرو حرارية إضافة إلى هذه الشركة هناك عدة شركات روسية عاملة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد العراقي ، وخاصة قطاع الكهرباء منها شركة

[1]نورهان الشيخ، **المرجع السابق**، ص 126

" انتر انيرجي سيرفيس" الروسية التي تعمل على تحديث محطة الناصرية، إضافة إلى مشاريع توريد المعدات والأجهزة الكهرو حرارية للمحطة "دبس".

استئناف التعاون في مجال المشروعات المائية ومنها مشروع محطتي ضخ المصب العام في مدينة الناصرية التي يبلغ تصريفها الإجمالي 200 متر مكعب في الثانية إذ تقوم شركة أنتر ماش الروسية بتنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية في المحطة.

وفي صعيد آخر قامت روسيا بإرسال مجموعة كبيرة من الكتب التي تم جمعها بمبادرة من الرئيس فلاديمير بوتن من أجل مكتبات كليات جامعة بغداد وذلك في ديسمبر 2004م ، كما تم الاتفاق أيضا على التعاون فارنش الروسية وجامعة بغداد خاصة كليتي اللغات والهندسة لتزويدها بالخبرات وهيكلة المناهج.

وفي مجال الصحة قامت روسيا بتقديم المساعدات الإنسانية وذلك بتزويد مؤسساتها الاستشفائية بعدد من سيارات الإسعاف والتجهيزات الطبية والأدوية.

إضافة إلى هذا فقد وقع بين البلدين مذكرة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني ، ويظل المجال العسكري خارج نطاق التعاون ، رغم إصدار الرئيس بوتن في 2004م بإلغاء الحظر على توريد المعدات الحربية والأسلحة في العراق.

هذا عن الجانب الاقتصادي ،أما عن الجانب الاستراتيجي فروسيا تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية ،فموسكو تدرك ان الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وقت أفغانستان والعراق وبعض جمهوريات آسيا الوسطى هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد الحلف الأطلنطي ونشر الدرع المضاد للصواريخ في دولة أوروبا الشرقية وتعكس تصريحات بوتن أيضا إدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور رئيسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية.

وبعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق قمت روسيا بشطب 93% من الديون العراقية المستحقة إليها والتي بلغت عام 2003م قبل الاحتلال 13.9 مليار دولار،وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك بين البلدين خلال زيارة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى موسكو في فيفري 2008م ، كما تم خلال الزيارة توقيع مذكرة التفاهم إطارية خاصة بالتعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين روسيا والعراق ، الأمر الذي يتوقع أن يعطي دفعة كبيرة للعلاقات بين البلدين في هذا المجال .[1]

[1] نورهان الشيخ ،**المرجع السابق**، ص 132

وقد تم التأكيد على احترام العقود والاتفاقيات السابقة بين روسيا والنظام العراقي السابق مع عودة الشركات الروسية النفطية، وتم بحث استئناف التعاون لبناء محطات الطاقة الكهربائية بالعراق و بدأت الشركات الروسية في 2003م مشروع ترميم وبناء المحطتين الكهرو حراريتين في مدينتي البوسفية والناصرية ، وإنما وإعادة تأهيل عدد من الوحدات التوليدية في المحطات الكهربائية إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية حال دون ذلك.[1]

ومنه فان لروسيا دورا فاعلة في النظام الدولي أهلها للعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي أيضا خاصة في مجال الشراكة الاقتصادية والتقنية التي تعد المحك الدولي لترتيب الدول، لأن لديها رغبة صادقة في الشراكة الموازية ، هذا ما أكده مدفيديف أن روسيا مستعدة للمساهمة في تنمية العراق المعاصر .

لقد كان موقف روسيا هاما حيث جرد الاحتلال الأمريكي من الشرعية الدولية ، وأن الدور التنموي الذي تقوم به روسيا في العراق في فترة ما بعد الاحتلال يؤكد أن موسكو بما تملكه من قدرات تكنولوجية وتقنيات تحتاج إليها دول المنطقة ومنها العراق شريك جيد وخام ويمكن الوثوق به والتعاون معه ،وأنها لا تسييس دورها التنموي ولا تقرن التكنولوجيا المقدمة من جانبها بشروط وأبعاد سياسة ،انظر نور هان الشيخ المرجع نفسه .

[1] نورهان الشيخ، **المرجع السابق**، ص 138

المبحث الثاني : الدور الروسي الجديد ومستقبل السياسة في أوراسيا .

عند تولي بوتن سنة 2000م ،سدة الحكم سعى إلى تعميق التوجه الاوراسي في سياسة روسيا الخارجية ،فنجده قد أسس لمبادئ سياسة روسيا الخارجية عرفت باسم (مبدأ بوتن) وفي مقدمته التركيز على برنامج الإصلاح الداخلي ،لكن ليس على حساب السياسة الخارجية والتركيز على تطوير دور روسيا في ضل عالم متعدد الأقطاب ،والعمل على استعادة دور روسيا في أسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية ولقد كانت جهود بوتن متواصلة من اجل إعادة هيبة الدولة وإفشال المسعى الأطلسي لتوسيع حلف الناتو شرقا ، من خلال التطلع لضم أوكرانيا وجورجيا كأعضاء فاعلين في الحلف مؤكدا بذلك قدرة روسيا المتعاظم بوجه هذه المخططات التي تعبر في نظر الروس اقترابا نحو روسيا ، لأنه لا توحد مكانة لأمريكا في أوراسيا ، وقد حققت الإستراتجية البوتنية نقاط تحسب لها وهي :

– معارضة إنشاء الدرع الصاروخي والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لأنها اعتبرت في نظر الروس موجها لهم لا إلى إيران

– احتلال القوات الروسية لجورجيا لأنها انحازت إلى الغرب باعتبارها منطقة عازلة بالنسبة للروس بين اوربا والقوقاز والشرق الأوسط والتي حاصرت كل من بلغاريا وآسيتا الجنوبية والتي حققتا استقلالهما فيما بعد .

– عودة أوكرانيا إلى الروس عن طريق فيكتوريا نو كويفينتش وغيرت الحكومة الموالية للغرب[1]

– إغلاق القاعدة الجوية الأمريكية في القيز غيزي فرمان بيك بالكيف في فيفري 2009م

– نجاح روسيا في ملء الفراغ في الفضاء الروسي عن طريق تعزيز الروابط السياسية العسكرية والاقتصادية مع دول الرابطة المستقلة (الخارج القريب) وإعطائه الأفضلية في التفكير الجيوبولتيكي الروسي.

وبما أن روسيا لم تفقد مقوماتها الأتي أسهمت في نفوذها بمكانة دولية متميزة بأنها تعتبر من اكبر الدول من حيث المساحة ولديها الموارد الطبيعية الهائلة ولقد كان للنفط والغاز الروسي دور في عودة قوة روسيا للتحكم في أمن الطاقة الروسي ،إضافة إلى أنها دولة نووية تساهم بطبيعة الحال في التأثير على الساحة الدولية ،خاصة في مناطق نفوذها السابق(الخارج القريب) لذلك فان روسيا تستغل أمن الطاقة في إعادة توازن القوى الجيو إستراتجية، فتكمن أهميته في امتدادات الغاز الروسي للقارة الأوروبية في سيطرة روسيا

[1] الكسندر كالو غني ، **رؤية روسيا للنظام العالمي الجديد** ، ص 2، ص 3 .

على 145 ألف كيلو متر من أنابيب الغاز في أوروبا ،وهو ما دفع عددا "كبيرا" من المحللين والخبراء في الدول الأوروبية للتحذير من خطورة سيطرة روسيا على إمدادات الغاز الروسي للقارة الأوروبية ،كما سعت روسيا للتوسع في مناطق جيوسياسية جديدة ،لاسيما في المحيط الشمالي بالنظر إلى ثروته الطبيعية من النفط والغاز التي لم تكتشف بعد وتمكنت من غرس العلم الروسي في عمق المحيط القطبي المتجمد على عمق 4000 متر ،إن ذلك سيمكن روسيا من السيطرة على الطرق البحرية الواقعة شمال الكرة الأرضية ،ولقد اتجهت روسيا بطريقة عسكرية بالسعي لاختراق مناطق نفوذ أمريكية في أمريكا اللاتينية ،حيث توجهت بعض القطع البحرية من الأسطول الروسي مدعومة بقاذفات إستراتجية من طراز يو-755 إلى فنزويلا وإجراء مناورات عسكرية ،وعملت موسكو على تشجيع دول شرق أسيا الوسطى لتقليص التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل مزايا تجارية تفضيلية أو دافع مالي ، وذلك من اجل استعادة علاقاتها مع أوروبا واسيا والدول التي كانت تحت عباءة الاتحاد السوفيتي أو ما يسمى (بالخارج القريب).[1]

وفي فترة التسعينات أثناء تدهور أحوال روسيا استغلت أمريكا وحلف الناتو وتمددت داخل مناطق تعبر بوابة الأمن القومي لروسيا في محاولة لخنق روسيا استراتجيا ونجحو في ذلك كثيرا في توسع الناتو ليضم في عضويته كثير من الجمهوريات السوفيتية السابقة على حدود روسيا الغربية وكان ما كان من غزو أفغانستان والعراق ومحاصرة إيران وإسقاط النظام في ليبيا في عملية خداع من الناتو بقرار أيدته روسيا على اعتبار أن التدخل الغربي هو تفويض لحماية المدنيين فقط ، ما يهم روسيا في الحلقة الثانية لأمنها القومي والتي تمثل إطلالتها على الخليج العربي والبحر المتوسط وإفريقيا والمكونة من إيران العراق وسوريا والحلقة الأولى وهي الجمهوريات السوفيتية السابقة وعلاقاتها المتباينة ومع الصين التي تزداد وثوقا على أساس اقتصادي وسياسي وعسكري وصولا إلى تشكيل محور جبار ينافس المحور الأمريكي الغربي وهو ما تحاول أمريكا منع تشكله ويتمثل ذلك بتغيير الأولويات الإستراتيجية الأمريكية من الشرق الأوسط إلى آسيا، لذلك ترى روسيا أن أي تراخي في هذه المناطق الحيوية لمصالح روسيا يعني خنق روسيا وتعطيل دورها الكوني وفي نفس الوقت تقويض الورقة الروسية استراتيجية باعتبارها المجهز الأول لأوربا بالطاقة من خلال مد أنابيب تصدير جديدة للغاز، إضافة إلى حرمان روسيا من الفرص الاستثمارية في مجال الطاقة وغيرها ومن تصدير الأسلحة وغيرها إلى دول المنطقة التي تعتبر تقليديا معادية للتوجهات

[1] مهيمن عبد الحليم الوادي، **السياسة الروسية الثابت والمتحول الجغرافي فيظل المتغيرات الجيو استراتيجية (دراسة في منظور الجغرافيا السياسية و الجيوبلوتكية)**،مجلة كلية البنات ، المجلد 25(1) ، 2014، كلية التربية للبنات قسم الجغرافيا ص 997 ، ص 990 .

الغربية وصديقة لروسيا، لذلك يرى بوتن نبأن هناك خطوط حمراء لا تسمح روسيا للغرب في عبورها وهي إسقاط النظام في سوريا وإقامة نظام موالي للغرب فيها[1]،ولقد تعاملوا مع القضية وكأنها الأهم والأكثر حساسية بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط وذلك منذ اليوم الأول من الانتفاضة السورية في منتصف مارس 2011م ، لأن سوريا تكاد تكون المنفذ الوحيد لروسيا تجاه الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى أن روسيا ستظهر في صورة الحليف الذي لا يستطيع حماية حلفائه[1] ، كما حدث مع (مصر 1967، العراق 2003، ليبيا 2011 ، سوريا 2013) لذلك عملت على منع إسقاط النظام السوري بكل الوسائل غير العسكرية أي بدون الدخول مع مواجهة عسكرية أمريكية ، مع رفضها لأي قرار أممي تحت الفصل السابع بشأن سوريا الذي يصدره مجلس الأمن[2] ، ووفق النفوذ الأمريكي في ظل الإدارة الأمريكية التي خاضتها بلا مرجعية أممية (مجلس الأمن) ، لذا تساهم روسيا بدور نشط في إمداد إيران بالتكنولوجيا النووية والعسكرية الدعم السياسي تجاه العقوبات الغربية، وتساعد النظام السوري بالبقاء بكل جهودها .

إن روسيا أثبتت تاريخيا بأنها حليف قوي وموثوق للدول الغربية وموقفها تجاه القضايا العربية متقدم جدا عن الغرب وأمريكا وليس لها أي ماض تدخلي أو استعماري في المنطقة ، والدخول الروسي إلى الساحة العراقية عبر الاستثمارات النفطية وعقود التسليح ينبغي تطويره لإحداث توازن استراتيجي في علاقات العراق الدولية والإقليمية، لأن التقنيات العسكرية الروسية مجربة من العراق وتمتاز برخص ثمنها وسهولة شروط التجهيز من حيث التدريب والوقت والصيانة،كما يمكن للعراق اللحاق بسياق التكنولوجيا النووية في المنطقة بالاستفادة من روسيا في بناء مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية والتي يصعب الحصول عليها من طرف الغرب ،وغير ذلك من مجالات التعاون دون أن يرتب هذا التعاون ثمن سياسي على العراق قصد تحقيق المصالح الحيوية لكلا الطرفين...

من الآن وحتى نهاية فترة بوتن 2018م سيشهد العالم نمو محاور جديدة للقوى العالمية لتكون روسيا بقيادة بوتن إحدى ركائزها الأساسية على حساب الدور الأمريكي –الغربي وبمساعدة التنين الذي يتبع الحكمة الصينية القائلة بعدم استفزاز الغرب حاليا لحين بناء القوة الذاتية الكافية التي أوشكت الصين على إكمالها وتلاقي مصالحها التجارية والسياسية مع مصالح روسيا بوتن [3].

---

[1] حميد حمد السعدون ،**الدور الدولي الجديد لروسيا، دراسات دولية**، العدد الثاني والاربعون ،جامعة بغداد ،ص 3

[2] أحمد دياب ، **المرجع السابق**،ص 12

[3] حميد حمد السعدون ، الدور الدولي الجديد لروسيا ، دراسات دولية ، العدد الثاني والأربعون ، جامعة بغداد ، الصفحة 4

خاتمـــــــة

خاتمـــــة:

مازالت روسيا تحرص على تعزيز وجودها ومكانتها الإقليمية والدولية، ومواجهة التغلغل الأمريكي المتزايد في منطقة آسيا الوسطي والقوقاز، من خلال تدعيم علاقاتها بالعديد من الدول الكبرى المرشحة لكي تكون قوى عظمى على الساحة الدولية مثل الصين والهند وبعض دول الاتحاد الأوربي ، ولكن ومع التواجد الأمريكي في هذه المناطق الغنية بثروات النفطية والمعدنية المناطق المجاورة لها المسماة دول الرابطة المستقلة ، ودول الشرق الأوسط ،نتيجة الفكر التوسعي للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، والأمر ليس بالسهل على روسيا استعادة وضعية القوة العظمى التي فقدتها بانهيار الاتحاد السوفيتي .لذلك هي بحاجة لسياسة أكثر برجماتية، تراعي المعطيات الإقليمية والدولية، وتحاول الاستفادة مما تملكه من إمكانيات، من أجل أن تصبح فاعلا دوليا دائم الحراك على الساحة الدولية.

و خلال عقد التسعينيات وبدايات القرن الحادي والعشرين، تعرضت روسيا للعديد من الضغوط الدولية والإقليمية، اضطرتها لاتخاذ موقف دفاعي عن مناطق نفوذها داخل الجمهوريات السوفيتية السابقة في القوقاز وآسيا الوسطي، في مواجهة تصاعد الثورات الشعبية التي نتج عنها حكومات ذات توجهات موالية لأوربا والولايات المتحدة، خاصة مع المطالبة بوجوب إجراء إصلاح ديمقراطي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية لتي كانت تتخبط فيها روسيا ودول الجوار (الخارج القريب) نتيجة تركة تفكك التحاد السوفيتي سابقا، ضف إلى ذلك العوامل العرقية التي تبدو مؤثرة في المستقبل السياسي لروسيا، و الذي قاد روسيا لأن تواجه بيئة سياسية وإستراتيجية سريعة التغير في عديد المجلات وفي توجهات سياستها الخارجية خاصة، وذلك بإتباع سياسة خارجية موالية للغرب مقابل المساعدات الأمريكية ،وللخروج من أزمتها الاقتصادية التي عصفت بها.

لهذا سعت روسيا خلال السنوات الأخيرة لبناء شبكة من التحالفات مع القوي الكبرى المحتمل أن تتحول إلى أقطاب عالمية خلال العقد أو العقدين القادمين، مثل الصين، والهند، والاتحاد الأوربي، والاستفادة من هذه التحالفات لتعزيز وضعها ومكانتها الإستراتيجية، والحد من تغلغل الوجود الأمريكي في مناطق النفوذ الروسي التقليدية، ولأن الأهمية الإستراتيجية لروسيا الذي تمثله مواردها الطبيعية الوفيرة من النفط والمعادن، فضلاً عما لديها من أسلحة ومعدات عسكرية ورثتها عن الإمبراطورية السوفيتية، وبطبيعة الحال فإن روسيا لا يمكن لها أن تقبل بضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطي، لصالح أي من هذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية– الغربية)، فهي تعتبر هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطا وثيقا بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، فضلاً عن الاعتماد

الاقتصادي الكبير للجمهوريات السوفيتية السابقة على روسيا كأكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي بهذه الجمهوريات لسنوات مقبلة،مع توجه روسيا أيضا إلى دول الشرق الأوسط للتعاون فيما بنهم ،كدعوة وجهت من بوتن، والتي تراها روسيا منطقة مصالح حيوية بالنسبة لها

ومنه يمكن لروسيا أن تتبنى سياسة براغماتية عملية، تتعامل بواقعية مع المعطيات العالمية والإقليمية، وتحاول تعظيم الفرص والمزايا التي تمتلكها والتي تتيحها الظروف والمتغيرات الدولية، وتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة لمصالحها وأمنها القومي. وصناع القرار في روسيا يرون بخلق عالم متعدد الأقطاب ستتشكل بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق المصالح القومية لروسيا، وتدعيم مكانتها الإقليمية والعالمية،وهو ما يلوح في الأفق في ظل ما يدور في الساحة الدولية .

ملخـــــص

ملخــص و استنتاجات :

- النتائــج :

البعد الاستراتيجي في الفكر البوتني وقدرته على التعاطي مع الأوضاع السياسة المنهكة لروسيا جراء تفكك التحاد السوفيتي سابقا ، والذي عمل على مجموعة من الإصلاحات والتغيرات في الفكر السياسي الروسي والذي طال عديد المجالات وخاصة منها الفكر(الشيوعي) الاجتماعي المتأصل لدى الشعب الروسي باختلاف أطيافه ومعتقداته والذي أعاد به إحياء روسيا داخليا وخارجيا.

عرف بوتن كيف يستغل ما تملكه روسيا من مقومات و موارد طبيعية وخاصة منها الطاقوية والتكنولوجية والتقنية واستطاع النهوض بالسياسة التنموية للبلاد وخاصة منها الصناعية كالصناعة الحربية بالإضافة إلى التحكم في التكنولوجيا النووية والفضائية ،و به تستطيع روسيا الحفاظ على مكانتها الدولية .

بعد تحسين الأوضاع الداخلية لروسيا ،أدركت هذه الأخيرة أنها بحاجة إلى بناء علاقات تعاون مع دول أخري ،وأنها بحاجة إلى استعادة الدول التي كانت تابعة الاتحاد السوفيتي سابقا ، أو الدول التي كانت تنهج نهجه ،وذلك من أجل إبعاد الفكر الغربي وتوسعه،وأيضا من أجل مصالح روسيا الحيوية وخاصة منها دول الخارج القريب ودول الشرق الأوسط ومن أجل أيضا حماية أمنها القومي

إستراتيجية روسيا الجديدة في علاقاتها الدولية والتي تعتمد على التعاون دون التسييس وعلى القوى المتوازنة، والعودة إلى التساوي مع الآخرين في الحراك السياسي الدولي.

دعوة روسيا إلى تقوية الدور المركزي الذي تلعبه الأمم المتحدة في كل المسائل التي تخص الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وحل القضايا العالقة بين الدول.

الانفتاح على الغرب للعودة إلى النسق الدولي مع الحفاظ على الهوية الروسية كمبدأ ،في ظل تعددية الأقطاب الدولية بدل الأحادية.

- التوصيات:

على روسيا الخروج من أطر التبادل التجاري العادي إلى روابط تكاملية وذلك بخلق فرص تعاون مع الغرب بالرغم من الخلافات القائمة بين الطرفين.

العمل من أجل الحصول على الاستقرار لتحقيق سياساته التنموية في ظل الدولة القوية القادرة على مجارات الحياة السياسية والاقتصادية الدولية.

على روسيا إن تبني علاقات مع دول الحلف لتشكيل آليات جديدة للتعاون تنطلق من ضرورة اتخاذ قرارات مشتركة ومتساوية في ما يتعلق بالقضايا الشائكة كقضايا الإرهاب والسعي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وحفظ السلام العالمي .

Summary and conclusions:

- Results:

The strategic dimension in Putinian thought and its ability to deal with the debilitating political situation in Russia as a result of the disintegration of the former Soviet Union, which worked on a set of reforms and changes in Russian political thought that affected many areas, especially the social (communist) thought rooted in the Russian people of all sects and beliefs, which restored It revives Russia internally and externally.

Putin knew how to exploit the natural components and resources that Russia possesses, especially the energy, technological and technical ones, and he was able to advance the country's development policy, especially the industrial ones such as the military industry, in addition to controlling nuclear and space technology, and with this Russia can maintain its international standing.

After improving Russia's internal conditions, the latter realized that it needed to build cooperative relations with other countries, and that it needed to restore the countries that had previously belonged to the Soviet Union, or the countries that were following its approach, in order to remove Western thought and its expansion, and also for the interests of Russia. Vital Russia, especially the countries of the near abroad and the countries of the Middle East, in order to also protect its national security

Russia's new strategy in its international relations, which depends on cooperation without politicization, balanced forces, and a return to equality with others in the international political movement.

Calling on Russia to strengthen the central role played by the United Nations in all matters related to maintaining international peace and security and resolving outstanding issues between countries.

Openness to the West to return to the international system while preserving Russian identity as a principle, in light of international multipolarity instead of unilateralism.

- Recommendations:

Russia must move beyond the framework of normal trade exchange into complementary ties by creating opportunities for cooperation with the West despite the existing differences between the two parties. Work to achieve stability to achieve its development policies in light of a strong state capable of keeping pace with international political and economic life. Russia must build relations with NATO countries to form new cooperation mechanisms based on the necessity of making joint and equal decisions regarding thorny issues such as terrorism, the pursuit of non-proliferation of weapons of mass destruction, and maintaining global peace

قائمـــــة المصـــــادر و المراجـــــع

- قائمة المصادر و المراجــع:

- الكتــب :

01 - الشيخ نورهان ،**صناعة القرارفى روسيا والعلاقات العربية الروسية**،ط 1،لبنان بيروت .

02 - المجذوب محمد، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية** دار المنهل بيروت .

03 - خفاجي باسم ، **روسيا و مواجهة الغرب – ازمة القوقاز و أثرها على العالم العربي و المسلم** ، ط 01 ، المركز العربي للدراسات الانسانية ، القاهرة ، 2008

04 - سليم السيد محمد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، دار النهضة المصري،1998 ،القاهرة، ط 2 .

05- لوزياتينس.غ: **عودة روسيا إلى الشرق الكبير**، ترجمة / حمادي هشام ، الناشر دار الهدى ، الطبعة الأولى،سنة2012.

06 - لاكوير وولتر ، ترجمة فواز زعرور ،**البوتينية روسيا و مستقبلها مع الغرب** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 2016 .

- المذكرات و الرسائل:

01 - جنيدي عبد الناصر،**صنع السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة**، بحث ماستر ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007 .

02 - حروب سهام ، **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ، سنة 2004/2003 .

03 - خالد حميد هالة ، **العلاقات الامريكية الروسية بعد 2001 المسار و المستقبل** كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .

04- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى ، **الأزمة السورية في ظل تحول – التوازنات الإقليمية** ، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر – غزة،سنة 2015 .

ـ المجـلات و التقاريـر:

01- محمد علي إبراهيم مرغني ،**إستراتيجيات الدول الكبرى**، مقرر رقم 502،2018.

02 ـ الراوي عبد العزيز مهدي ، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، دراسات دولية ، العدد 35، 2010 .

03 ـ آيت عبد السلام صابر ، **التوجهات الكبرى الإستراتيجية الروسية ، 2013**.

04 ـ مضر الامارة لمى ، **توجهات روسيا في ظل الرئاسيات الجديدة ، المجلة السياسية والدولية** ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، 2014.

05 ـ محمد عرفة خدوجة ،**أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2014 .

06 ـ محمد نجيب ،**قراءة في العقيدة العسكرية الروسية بوتن** ، 2017.

07 ـ براك السعدون واثق محمد ، **الإستراتيجية العسكرية،**

08 ـ الخيالي نزار إسماعيل ، ياسين عمار حميد ، **قراره في المذهب العسكري بين الحاضر والماضي.**

09 – بن خليف عبد الوهاب ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 11 جانفي 2014 .

10 ـ محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى** ، مجلة السياسة الدولية ،مصر، مركز الأهرامات ، المجلد 42 ، العدد 70 ،

11 – مضر الامارة لمى ، **الاستراتيجية الروسية بعدالحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة** ، مجلة المستقبل ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد نيسان 362،سنة 2009 م.

12 – طالب حسين حافظ ، **المتغيرات الجديدة فيسياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقة القوقاز (آسيا الوسطى والقوقاز)**،مجلة كلية التربية للبنات المجلد 23(2) ، 2012م.-

13 ـعبدالله راجحة العماد داود ، **دراسات دولية** ، العدد الثاني ، مركز الدراسات العسكرية ، دمشق 2013 .

14 ـ دياب أحمد ، **سياسة روسيا والأزمة السورية** ،مجلة العرب الدولية ،العدد 1588 لسنة أكتوبر 2013 .

15 - الشيخ نورهان ،**السياسة الروسية فى القرن الحادى والعشرين** ، مركز الدراسات الأوربية ، جامعة القاهرة ، سنة 2010 .

16 - كالوغني الكسندر ، **رؤية روسيا للنظام العالمى الجديد.**

17 - الوادي مهيمن عبد الحليم ، **السياسة الروسية الثابت والمتحول الجغرافى فى ظل المتغيرات الجيو استراتيجية (دراسة فى منظور الجغرافيا السياسية و الجيوبلوتكية)** ، مجلة كلية البنات ، المجلد 25(1) ،سنة 2014 .

18 - حميد حمد السعدون ،**الدور الدولى الجديد لروسيا** ، دراسات دولية ، العدد الثاني والاربعون ، جامعة بغداد.

الفـــهرس

المحتويات

تقديـــــم: ..... أ

طبيعة وأهمية الموضوع: .....ب

أولا- طبيعةالموضوع: .....ب

ثانيا –أهميةالموضوع: .....ب

ثالثا-النطاق الزمني للدراسة:..... ج

رابعا-أسباب اختيار الموضوع: ..... ج

خامسا-الإشكاليــة : ..... ج

سادسا- خطة البحث أو تنظيم الدراسة: .....د

الفصل الأول : المحددات المحورية المؤثرة في توجيه سلوك روسيا. 8

المبحث الأول : بيئة صنع القراروالقوى الفاعلة فيها 8

المبحث الثاني: العقيدةالعسكرية وتأثيرهاعلى السياسة الخارجية. 16

الفصل الثاني: التوجه الاور أطلنطي - أوروباالغربية،والولايات المتحدة الأمريكية - ...20

المبحث الأول: عملية التقارب مع الاتحاد الأوروبي 20

المبحث الثاني : عمليات التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية 26

الفصل الثالث: التوجه الأوراسي الجديد تجاه آسي االوسطى،الصين،الشرق الأوسط ...35

المبحث الأول : التعاون الاقتصادي والشراكة. 35

المبحث الثاني : الدور الروسي الجديد ومستقبل السياسة في اوراسيا 49

خاتمـــــة:.....56

ملخـص واستنتاجات :.....59